

Distr.: General
3 May 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل إليكم تقرير حلقة العمل السنوية الخامسة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، التي عُقدت يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في مؤسسة غرينتري في مانهاتن، نيويورك (انظر المرفق). وأعدّ التقرير النهائي وفقاً لقواعد دار تشاتام هاوس للسرية وعلى مسؤولية البعثة الدائمة لفنلندا وحدها.

ونظراً للتعقيبات الإيجابية جداً التي ما فتئت تصلنا سنوياً من المشاركين، تظلّ حكومة فنلندا ملتزمة برعاية عقد حلقة العمل كمنااسبة سنوية. وتأمل حكومة فنلندا في أن يسهم التقرير في تحسين فهم ما يتسم به عمل المجلس من تعقيد.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاي ساوير

السفير

البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“: حلقة العمل السنوية الخامسة عشرة
لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا
٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

مؤسسة غرينتري
مانهاست، نيويورك

نظمت حكومة فنلندا، بالتعاون مع كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا وشعبة شؤون
مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، حلقة العمل السنوية الخامسة عشرة لأعضاء
مجلس الأمن المنتخبين حديثا، وذلك يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وعلى مدى عقد ونصف العقد من الزمن، ما فتئت حلقة العمل السنوية تُخدم غرضين
أساسيين. فهذه الحلقات صممت منذ إنشائها للمساعدة على تعريف الأعضاء المنتخبين حديثا
بممارسات مجلس الأمن وإجراءاته وأساليب عمله حتى يتسنى لهم ”دخول معترك العمل على أتم
الاستعداد“ عندما تبدأ فترة عضويتهم في المجلس في غضون أقل من شهرين لاحقا. ولم يلحق هذا الغرض
الأساسي أي تغيير قط. وبمرور الوقت، ظهر غرض مكمل حيث أتاحت حلقات العمل فرصة لا مثيل
لها للأعضاء الحاليين والجدد للتفكير في أعمال المجلس وتبادل الآراء بشأنها في إطار غير رسمي وتفاعلي.
وللتشجيع على إجراء محاورات صريحة وثاقبة، عقدت الجلسات وفقا لقاعدة دار تشاتام هاوس لعدم
الإسناد. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المتكلمين الوحيديين الذين تم تحديدهم في هذا التقرير، الذي أعدّه
إدوارد سي. لاك من كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا، هم المتكلمون في العشاء الافتتاحي.

وتضمن العشاء الافتتاحي الذي أقيم في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر كلمة ترحيبية ألقاها كاي
ساوير، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، وكلمة رئيسية ألقاها أنطونيو غوتيريش، الأمين العام
للأمم المتحدة، وكلمة ختامية ألقاها سيباستيانو كاردي، رئيس مجلس الأمن والممثل الدائم لإيطاليا لدى
الأمم المتحدة.

وتضمّن برنامج اليوم الكامل، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، مناقشات في إطار اجتماعات المائدة
المستديرة بين جميع المشاركين بشأن المواضيع الثلاثة التالية:

- (أ) حالة مجلس الأمن في عام ٢٠١٧: تقييم الوضع واستشراف المستقبل (الجلسة الأولى)؛
(ب) أساليب العمل والهيئات الفرعية (الجلسة الثانية)؛
(ج) الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠١٧ (الجلسة الثالثة).

العشاء الافتتاحي

تناول الأمين العام بعض التغييرات في البيئة الأمنية الدولية على مدى الأشهر العشرة منذ توليه
منصبه. وبرزت ثلاث مسائل في هذا الصدد. وتتعلق المسألة الأولى بعودة التهديد النووي، للمرة الأولى

منذ نهاية الحرب الباردة، إلى صدارة الشواغل العالمية الملحة. فالتطورات التي لا يمكن التنبؤ بها في شبه الجزيرة الكورية، وكذلك أوجه عدم اليقين إزاء مستقبل الترتيبات المتعلقة بإيران، تشكلان أزمة بالنسبة لمجلس الأمن. ومن الضروري أن يحافظ المجلس على وحدته بشأن هذه المسائل. وإن لم يفعل، يمكن أن نجد أنفسنا في مسار خطير للغاية.

وتتصل المسألة الثانية بما أدى إليه الترابط المتزايد بين الأزمات المتعددة في الشرق الأوسط من تفاقم للأخطار التي تمثلها على السلام والأمن الدوليين. فالتهديدات المستمرة للإرهاب العالمي وعلامات التفكك في بعض الأماكن تقتضي أن يتصدى المجلس لهذه الأزمات من منظور عالمي. ويجب أن تفهم أوجه الترابط بينها في إطار نهج أكثر استراتيجية ينتهجه المجلس.

أما المسألة الثالثة فلها علاقة بما أصبحت الحرب الإلكترونية تمثله من تهديد من الدرجة الأولى للسلام والأمن الدوليين بطرق لم تُفهم بعد بالكامل. فالهجمات الإلكترونية الكاسحة يمكن أن تصبح الخطوة الأولى في الحرب الكبرى المقبلة. ولا بد من إمعان التفكير في كيفية تطبيق القانون الإنساني الدولي على التهديدات الإلكترونية، وفي أقرب وقت، إيجاد الطرق التي تتيح أن يتحسب المجلس لهذا التهديد العاجل للأمن العالمي وأن يمنع، وإذا لزم الأمر، أن يتصدى له.

وبالإضافة إلى ذلك، شدد الأمين العام على التحديات الجسيمة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتراوح هذه التحديات بين حماية القوات، بما في ذلك في البيئات غير المتناظرة، وتنفيذ تمويل الولايات وتقديم الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإقامة الشراكات معها. وشدد على أنه من الواضح أن "العمل لن يسير على النحو المعتاد" بالنسبة إلى المجلس في السنة المقبلة.

وردا على ذلك، علق المشاركون على طائفة من المسائل، من بينها الإرهاب وتغير المناخ والتهديدات الإلكترونية ومنع نشوب النزاعات. وجرى التركيز بوجه خاص على إيجاد السبل الكفيلة بأن يحسّن المجلس علاقات عمله مع الأمين العام ويساعد على المضي قدما برؤيته للأمم متحدة أكثر فعالية، ولا سيما في مجال الوقاية. وبالنسبة لأعضاء المجلس، ينبغي التعامل مع هذا الأمر على أنه مسؤوليتهم الجماعية.

وفي صباح اليوم التالي، عند افتتاح جلسات المائدة المستديرة الثلاث لحلقة العمل، أدلى بملاحظات استهلاكية كل من هاسميك إيغيان، مديرة شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وإدوارد س. لاك من كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا.

الجلسة الأولى حالة مجلس الأمن عام ٢٠١٧: تقييم الوضع واستشراف المستقبل

مدير الجلسة

السفير فرنسوا دولاتر، الممثل الدائم لفرنسا

المعلقون

السفير تكيذا أليمو

الممثل الدائم لإثيوبيا

السفيرة ميشيل ج. سايسون

نائبة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة

السفير بيتر ف. إيليتشيف

النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي

وتناولت الجلسة الأولى من جدول الأعمال الأسئلة التالية:

- كيف تقيّمون أداء المجلس إلى حد الآن في عام ٢٠١٧ من حيث النهوض بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين؟ هل يضطلع بما على نحو أفضل أم أسوأ مما دأب عليه في السنوات الأخيرة؟ ولماذا؟
- ما هي بعض الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية في ما بذله المجلس من جهود هذا العام؟ وما هي المجالات التي كان التوصل فيها إلى اتفاق داخل المجلس أسهل أم أصعب؟
- ما هي العقبات والظروف الخارجية التي ثبت أن التغلب عليها صعب؟ وعموماً، هل تتعاضم التهديدات المحدقة بالسلام والأمن والتحديات التي يواجهها المجلس أم هل تشهد انحساراً؟ كيف ولماذا؟
- ما هي المناطق والمجالات التي يمكن أن يحقق فيها المجلس - جغرافياً وموضوعياً - أكبر فرق إيجابي في عام ٢٠١٨؟ هل هناك أهداف يسهل تحقيقها؟ في أي مجال قدمت أعمال المجلس في عام ٢٠١٧ أساساً يمكن لأعضاء المجلس المنتخبين والمنتخبين حديثاً الاستفادة منه في عام ٢٠١٨؟
- في حلقات العمل الأخيرة المتعلقة "بدخول معترك العمل على أتم الاستعداد"، علق المشاركون في كثير من الأحيان على ضرورة القيام بعمل أفضل في مجال منع نشوب النزاعات. وقد كان هذا من الأولويات القصوى للأمين العام كذلك.
- هل ينبغي أن يتمثل الدور الأساسي للمجلس في هذا الصدد في دعم مبادرات الأمين العام والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني وتيسيرها أم اتخاذ الإجراءات الوقائية المباشرة في حد ذاتها؟ هل يمكن أن يؤدي الدورين معاً؟

- هل المجلس، بوصفه هيئة جماعية وسياسية، منظم بطريقة تسمح له باتخاذ تدابير وقائية مستمرة ومركزة؟ هل أي من الهيئات الفرعية التابعة له منظمة بطريقة تسمح لها أن تقوم بذلك؟ هل ينبغي تعديل أساليب عمله بطريقة ما تتيح له تيسير دوره الوقائي؟
- أي من وسائله العديدة، بما في ذلك بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن أن يُمارس صلاحياته بفعالية أكبر في مثل هذه الحالات؟ هل استفاد بالكامل من الوسائل والقدرات المتاحة له؟ لماذا لا يحتج إلا نادرا جدا بالمادتين ٣٤ و ٩٩ من الميثاق؟ لقد خدمت بعثات المجلس إلى مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك خمس بعثات بالفعل في عام ٢٠١٧، طائفة من الأغراض. فهل يمكن أن تساهم بشكل مباشر في انتهاج المجلس استراتيجية أوسع وأكثر تماسكا لمنع نشوب النزاعات؟
- في بعض الحالات، تعاون المجلس بفعالية كبيرة مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين للمضي قدما بالجهود الوقائية. وفي حالات أخرى، تبين أن هذا الأمر صعب. واستنادا إلى الدروس المستفادة من هذه الخبرات المتراكمة، هل ثمة طرق يستطيع بها أن يقوم المجلس وشركاؤه بعملهم بشكل أفضل وأكثر اتساقا لتطبيق أحكام الفصل الثامن من الميثاق؟
- لأكثر من عقد من الزمن، عقد المجلس مشاورات سنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. هل تمحضت عن هذه المشاورات مقترحات محددة يمكن أن تعزز الجهود المشتركة أو التعاونية لمنع نشوب النزاعات؟
- يبدو أن أعضاء المجلس قد وجدوا أرضية مشتركة على نحو أيسر بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب أكثر من معظم القضايا الأخرى.
- بما أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش) أجبر على التنازل عن جزء كبير من الأراضي التي احتلها، يبدو أن تهديده قد يصبح أكثر انتشاراً، بطرق منها التركيز على السعي إلى حفز الإرهاب المحلي. فهل سيؤدي هذا التحول في الأساليب إلى اقتراح تعديلات في الطريقة التي حدد بها المجلس دوره في دعم الجهود التي تُبذل على الصعيد العالمي لمكافحة الإرهاب؟
- ما هي المواطن التي ثبت فيها أن أعمال المجلس لمكافحة الإرهاب أكثر أو أقل فعالية؟ ما مدى نجاح تعهداته المتعلقة بتمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين؟ ما هي التدابير الإضافية اللازمة؟ هل يمكن أن يبذل المزيد من الجهود لتيسير بناء القدرات أو تبادل المعلومات أو إرساء تعاون إقليمي أو عابر للحدود الوطنية؟
- أين يمكن أن تظهر، في عام ٢٠١٨، فرص جديدة للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب؟ هل ينبغي أن ينظر المجلس في اتخاذ تدابير محددة لتنفيذ أحكام القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) المتعلق بحماية التراث الثقافي؟
- ثمة أسباب وجيهة تدعو إلى توقع أن يكون عدم الانتشار مرة أخرى مسألة من المسائل الحاسمة المعروضة على المجلس في عام ٢٠١٨.

- فيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تطويرها للأسلحة النووية ولنظم إيصال القذائف التسيارية، كيف يمكن للمجلس أن يعمل على ضمان التنفيذ الكامل لجولات العقوبات الجديدة التي فرضها في الأشهر الأخيرة؟ كيف يمكنه أن يعزز مصداقية الرسائل التي يوجهها إلى قادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟ هل ينبغي أن يبقي المجلس المجال مفتوحاً أمام حل دبلوماسي، وإذا كان الأمر كذلك، كيف؟
- إن الوحدة داخل المجلس أمر بالغ الأهمية لتحقيق اتفاقات مع إيران. فهل يمكن للمجلس، في هذه المرحلة، أن يقوم بدور لضمان احترام نص وروح هذه الاتفاقات؟ أم هل يرجح أن يؤدي المجلس دور المتفرج في هذه المسألة أكثر من كونه طرفاً فاعلاً في المستقبل المنظور؟
- إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتعرض لضغوط مالية واستراتيجية وتشغيلية. ففي السنوات الأخيرة، قام المجلس بتحسين مشاوراته مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، ولكن هل بالإمكان بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد؟ هل ينبغي أن يقوم بالمزيد لتحسين رقابته، وإجراء استعراض دوري لفعالية فرادى البعثات، وإعادة تقييم جدوى بعض العمليات التي تم نشرها منذ عقود؟ هل بإمكانه أن يتخذ تدابير إضافية لضمان مساءلة أفراده العسكريين وأفراده من الشرطة والموظفين المدنيين عن سلوكهم الشخصي في الميدان؟
- لقد أدرج المجلس، بتواتر متزايد، الأحكام المتعلقة بحماية المدنيين في قراراته وولاياته. ومع ذلك، يبدو أن عدم احترام كل من الحكومات والجماعات المسلحة غير التابعة للدول للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان يتنامى، سواء في الجمهورية العربية السورية أم اليمن أم جنوب السودان أم ميانمار. وفي تشرين الأول/أكتوبر، يعكف المجلس على النظر في المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، والأطفال والنزاعات المسلحة، فضلاً عن الجماعات المتصلة بالنزاعات في اليمن والصومال وجنوب السودان وأماكن أخرى.
- ما الذي يمكن أن يقوم به الأعضاء المنتخبون حديثاً والمستمرة ولايتهم في عام ٢٠١٨، لعكس اتجاه اللامبالاة بالجرائم الفظيعة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؟
- بالمثل، وبالنظر إلى اتساع الفجوة بين الأقوال والأفعال بشأن هذه المسائل، ما هي الطريقة التي سيتوخاها المجلس في عام ٢٠١٨ لبدء استعادة مصداقيته بشأن مجموعة قضايا حماية الإنسان التي يتناولها بانتظام؟
- نظرت المناقشات الواسعة النطاق في الجلسة الأولى في تقييمات مختلفة لأداء المجلس في عام ٢٠١٧، والتحديات المقبلة في عام ٢٠١٨، والسبل الكفيلة بشحذ أدواته من أجل التصدي لها على نحو أفضل.

تقييم أداء مجلس الأمن في عام ٢٠١٧

لاحظ أحد المشاركين أن عام ٢٠١٧ شهد نصيبه من النجاحات والإخفاقات على السواء. ويُعدُّ إجراء تقييم سليم أمراً ضرورياً بالنظر إلى المسؤولية الشاقة التي يتحملها المجلس عن صون السلام والأمن الدوليين. ووفقاً لمتكلم آخر، فإن الأعضاء غير الدائمين مكلفون أيضاً ويقع عليهم واجب الحفاظ على الاتصالات مع العضوية الأوسع للمنظمة، لأنهم انتخبوا من قبل ثلثي الدول الأعضاء. وعلّق أحد

المحاورين قائلاً إن الأعضاء، عند إجراء تقييم لأداء المجلس، ينبغي أن يضعوا في اعتبارهم صعوبة مهمتهم وألا يخلطوا الآراء بشأن مدى نجاح المجلس أو إخفاقه في كثير من الأحيان في ما يجريه من مناقشات بشأن الحاجة إلى الإصلاح.

ومن الناحية الإيجابية لدى استعراض ما أنجز، أبرز أحد المناقشين أن المجلس حقق أكبر ثلاث نجاحات حتى الآن في عام ٢٠١٧، وهي دعم عملية السلام في كولومبيا، وضمان مساءلة داعش، وتحقيق الوحدة بشأن ملف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأشار متكلم آخر إلى التأييد الواسع النطاق داخل المجلس بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب وتيسير طائفة من عمليات السلام في جميع أنحاء العالم. وشكل إنهاء عمليات السلام في هايتي وكوت ديفوار وسيراليون علامة أخرى على ما أحرز من تقدم. وقدمت الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى منطقة الساحل أفكاراً قيّمة بشأن العمل الهام الذي أنجز هناك. وفي ضوء هذه النجاحات التي تحققت حتى الآن في عام ٢٠١٧، سيكون من المناسب النظر في الدروس التي يمكن استخلاصها منها بالنسبة لعمل المجلس في المستقبل. وشدد أحد المحاورين على أنه ليس كل شيء أسود قاتماً، لأن أعضاء المجلس، بما في ذلك الأعضاء الدائمون، أظهروا إحساساً كبيراً بالمسؤولية في اعتماد جزاءات إضافية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كان آخرها من خلال قرار المجلس ٢٣٧٥ (٢٠١٧). وبرز إجماع قوي داخل المجلس حول هدف تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ولا مجال للتهاون في هذه المسألة، نظراً لأن الوضع يطرح أخطاراً ماحقة للمجتمع الدولي بأسره وكذلك للمنطقة.

وفيما يتعلق بتحقيق أهداف عدم الانتشار، أكد أحد المشاركين أنه ينبغي النظر إلى وحدة الصف داخل المجلس بشأن التعامل مع التهديدات التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أنها نجاح باهر. فاتخاذ قرارين واعتماد عقوبات جديدة في عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى اتخاذ قرارين سابقين في عام ٢٠١٦، كل ذلك يمثل أمراً حاسماً لإظهار ما سيشتمله النظام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تكاليف اقتصادية وسياسية إذا استمر في مساره الحالي. وتقوم اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بعمل جيد في الإشراف على تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسعيًا لتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، أكد متكلم آخر ضرورة أن يواصل المجلس اتباع نهج شامل، وليس نهجاً انتقائياً، يشمل العقوبات والدبلوماسية والتدابير الإنسانية. وينبغي أن يتمثل الهدف في التوصل إلى حل دبلوماسي يحقق التنفيذ الكامل لقرارات المجلس.

رأى أحد المشاركين أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي أفضل أساس ممكن لمعالجة مسألة الطموحات النووية لإيران. فقد شكلت نجاحاً حققه المجلس وأظهرت قيمة التعامل مع مثل هذه المسائل من خلال العمليات المتعددة الأطراف. وأضاف مناقش آخر أن من الضروري أن يواصل المجلس إظهار الوحدة في تنفيذ خطة العمل وقراراته ذات الصلة. وأشار إلى وجود أساس جيد للتعامل مع المسألة النووية الإيرانية، وإلى ضرورة تجنب النهج الانتقائية التي من شأنها أن تقوض الرسالة الرئيسية ومفادها أن المجتمع الدولي سيتوحد على الطريق الطويل المؤدي إلى التنفيذ. وينبغي الاعتراف بأن أعضاء المجلس قد أحرزوا تقدماً مهماً بشأن مسائل عدم الانتشار، ولا بد أن يواصلوا العمل معاً.

وقيل إن الدعامة الأساسية للسلام والأمن الدوليين تكمن في مكافحة الإرهاب ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. وما دام المجلس قادراً على الحفاظ على وحدته بشأن هذه المسائل، فسيتمكن من تركيز الاهتمام الجدي على مسائل أخرى مهمة كذلك. وعلق متحدث آخر قائلاً إن الوحدة عامل

أساسي لمكافحة الإرهاب، على الصعيدين العالمي والإقليمي، وإن المجلس ينبغي له أن يفخر بحجم الإنجازات التي حققها في هذا المجال. فقد اتخذ قرارات قوية تهدف إلى مكافحة الخطاب الإرهابي، وإلى تعزيز الأدوات القضائية، وإلى منع استخدام الإنترنت وغيرها من وسائل تكنولوجيا الاتصالات للأغراض الإرهابية، وإلى منع حيازة الأسلحة من قبل الإرهابيين. وينبغي للأعضاء الجدد أن يخططوا للاضطلاع بدور نشط للغاية في متابعة هذا الملف.

وشدد أحد المشاركين على قيمة قرار المجلس ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بشأن مساءلة داعش وعلى قيمة فريق التحقيق الذي أنشأه المجلس كآلية يستخدمها الشعب العراقي لبدء التوصل إلى تدير من تدابير المساءلة. ويظل نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) أداة تنفيذية فعالة، ولقد عقد المجلس مناقشات مفيدة للغاية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ورأى متكلم آخر أن الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، التي تُنفذ بمساعدة من أعمال مركز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، أثبتت قيمة النهج الإقليمية لمكافحة الإرهاب. ويمكن الاقتداء بهذا النهج في أماكن أخرى.

وذكر أحد المناقشين أن المجلس حقق الكثير من الإنجازات في مجال إصلاح حفظ السلام في عام ٢٠١٧، وأشار إلى إغلاق البعثات التي أنجزت ولاياتها، وإعادة تنظيم بعض الولايات لتكون أكثر واقعية، وإعادة النظر في نشر الموارد البشرية والمادية، والتركيز على كيفية تعزيز حماية المدنيين. واتسع نطاق التفاعلات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، بينما استمرت الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها. وينبغي لعمليات السلام أن تدعم الحلول السياسية، وينبغي لأعضاء المجلس أن يكفلوا إسناد ولايات واقعية وإعلان استراتيجيات الخروج. وقد بُدلت جهود خاصة من أجل تعزيز الطريقة التي تنتهجها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لأداء ولايتها في مجال حماية المدنيين. وقد بُدلت أيضا جهود لزيادة مستوى المساءلة في البعثات في الحالات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكُرس الاهتمام أيضا بتحسين كفاءة وفعالية البعثات السياسية الخاصة.

وأكد أحد المشاركين أن عمليات حفظ السلام تحقق عادة أكبر قدر من النجاح عندما يكون هناك شعور بالملكية الوطنية، ويظهر البلد المضيف اهتماما عن طريق المشاركة النشطة في دعم الأنشطة التنفيذية للبعثة المعنية. وكان هذا هو الحال في كوت ديفوار، وكولومبيا، وهاتي، وجميع هذه البعثات سارت بشكل جيد. وينبغي أن تكون الوقاية أيضا محور جهود المجلس، وإن كان قدر كبير من عمل المجلس يتضمن حالات أخفقت فيها الوقاية. وفي بعض الأحيان، كما هو الحال في ليبيا، نُفذت التدخلات باسم منع الأعمال الوحشية وحماية حقوق الإنسان، إلا أن النتائج كانت مختلفة تماما. وينبغي لأعضاء المجلس أن ينظروا في الأثر الأكبر الذي يلحق بالمنطقة. واتفق أحد المتحدثين مع الرأي القائل بأن المجلس قد حقق نتائج إيجابية في كولومبيا لأنه حافظ على روح الوحدة والالتزام هناك. وذكر محاور آخر أن المجلس، من خلال مشاركته والعمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاتي، قد جعل البلد في وضع أفضل مما كان عليه عندما بدأ العمل. وبالمثل، فإن مشاركة المجلس في عملية السلام في كولومبيا ودعمه لها كان له أثر إيجابي.

وذكر أن المجلس استخدم عمليات حفظ السلام بنجاح بوصفها أداة لمنع نشوب النزاعات. وقد أوضح استعراض ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) الذي أجري هذا العام - لأول منذ عام ٢٠٠٦ - هذه النقطة، حيث أدى إلى اتخاذ خطوات استباقية للحيلولة دون مواصلة النشاط العدائي

من جانب حزب الله وإلى اعتماد نص أقوى لأغراض تجديد الولاية في المستقبل. واتفق أحد المتكلمين مع الرأي القائل بأن تقدما قد أحرز في مجال عمليات إصلاح عمليات حفظ السلام، غير أن إجراء الاستعراضات الاستراتيجية قد أثبت أيضا أنه مفيد للغاية. ورأى أحد المحاورين أن إنجازات مجلس الأمن في مجال حفظ السلام في عام ٢٠١٧ تضمنت إحراز تقدم في كولومبيا وفي أفريقيا.

وأثنى أحد المشاركين على استعداد المجلس للنظر في التحديات الجديدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، مثل حماية التراث الثقافي. وأتاحت زيادة استخدام طائفة واسعة من الصيغ استكشاف مواضيع جديدة وإدخال أصوات ومنظورات جديدة. وتحقق أيضا فهم أفضل لدور الترتيبات الإقليمية في مجال حفظ السلام، كما هو الحال في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وينبغي أن يشكل التعاون مع الشركاء الإقليميين أولوية في السنة المقبلة. ووفقا لما ذكره مناقش آخر، حققت المداولات التي دارت داخل المجلس بشأن الأطفال والنزاع المسلح وبشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، نتائج أكبر مما تحقق في العامين السابقين.

وكان من بين التطورات المشجعة في عام ٢٠١٧، زيادة النشاط بين الأعضاء العشرة المنتخبين، وفقا لما أشار إليه أحد المتكلمين. وعلى الرغم من عدم اتفاق هؤلاء الأعضاء على جميع المسائل، فقد أقروا بضرورة السعي إلى كسر الجمود السياسي بين الأعضاء الدائمين. وينبغي للأعضاء الجدد أن يدركوا مدى أهمية دورهم في ضمان فعالية المجلس. وبالمثل، كان هناك تعاون أوثق بين الأعضاء الثلاثة في المجلس من أفريقيا. وسعوا إلى تعزيز مصالح جميع البلدان الأفريقية، فضلا عن مصالح العدد الأكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. واتفق أحد المحاورين مع الرأي القائل بأن الأعضاء الثلاثة اضطلعوا بدور بناء داخل المجلس وبأن قدرة المؤسسات الأفريقية والدول الأعضاء على منع نشوب النزاعات واحتوائها أخذت في الازدياد، حتى مع استمرار تقلص الجزء المخصص من جدول أعمال المجلس للحالات في أفريقيا. ولكن في بعض الأحيان، لم يكن هناك تنسيق كافٍ للمبادرات القادمة من أفريقيا، وهو أمر ينبغي معالجته في المستقبل.

وعلى الرغم من المناقشات المحتمدة الكثيرة، أكد أحد المشاركين أن هناك بعض المؤشرات المشجعة بشأن موقف مجلس الأمن إزاء الأزمة في سوريا. فهناك اعتراف متزايد بضرورة إيجاد حل سياسي، وليس حلا عسكريا. وأحرز تقدم في مجال نزع الأسلحة الكيميائية، وحماية التراث الثقافي، والمسائل الإنسانية. وثمة سبل جديدة لإجراء مناقشات بشأن تسوية سلمية، ويستطيع المجلس أن يقدم لها الدعم السياسي. وعلق متكلم آخر قائلا إن مما لا شك فيه أن قوة المجلس مستمدة من مستوى وحدته. ويجب أن يكون هذا هو الهدف دائما.

أما من الناحية السلبية، فقد جرى التشديد على أن البحث عن أرضية مشتركة، خلال عام ٢٠١٧، كان مخيبا للآمال في كثير من الأحيان. فقد حالت الانقسامات دون قيام المجلس بوقف إراقة الدماء في سوريا أو ممارسة المنع الفعال لنشوب النزاع في ميانمار. ويتعين على المجلس أن يشجع المزيد من الديناميات الإيجابية في أماكن مثل بوروندي وجنوب السودان واليمن. ولن يحقق المجلس أي إنجاز إذا استمر كالطبيب الذي يصف دواءً مسكِّنا لمريض لا يرجى شفاؤه. ورأى مشارك آخر أن المجلس أقل فعالية مما كان عليه في نهاية القرن العشرين، عندما كان استخدام الأسلحة النووية أمرا لا يخطر ببال ولم تكن الفظائع الجماعية شائعة بهذه الدرجة. ويتوافر لدى المجلس الآن المزيد من الأدوات، ولكن ما هي الدروس التي تعلمها أعضاؤه، وما الذي يمكن للأعضاء المنتخبين حديثا القيام به لتحسين الوضع؟

وعلق أحد المتكلمين قائلاً إن ارتفاع مستوى عدم الثقة طوال عام ٢٠١٧ بين الدول الكبرى قد أثر على كل ما حاول المجلس القيام به. وينبغي للأعضاء الجدد أن يفهموا أنهم لن يتمكنوا من اتخاذ مواقف استناداً إلى الأسس الموضوعية للقضية وحدها. ويجب على الدول الكبرى أن تجد السبل الكفيلة بتعزيز الثقة حتى يتسنى للمجلس أن يتصرف على نحو عملي أكثر اتساقاً. ولا تزال الانقسامات العميقة بشأن سوريا قائمة، ولا يلوح في الأفق أي حل سلمي. وبعد ست سنوات من النزاع، لم يحرز المسار السياسي إلا تقدماً طفيفاً، والحالة الإنسانية بالغة السوء. ولم يذكر المجلس إلا النزح اليسير للغاية بشأن النزاع المدمر في اليمن، على الرغم من أن الأمم المتحدة قد شددت على حجم الكارثة الإنسانية هناك. وتبدو المسألة وكأن "الأدوار قد انقلبت" تماماً. ومما يثير الحيرة أن المجلس يقف مكتوف الأيدي ولا يستطيع تحقيق الوحدة عند التعامل مع جنوب السودان. فقد كان تعامل المجلس مع الحالة على مرّ الأشهر العشرة الماضية مأساوياً، في حين كان ينبغي التعامل معها على أنها مسألة "في المناول" من حيث إمكانيات إبرام تسوية فعالة للنزاع من جانب المجلس. وحتى فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، كان أداء المجلس مخيباً للآمال. وتراءى أن هناك قدراً من التنسيق والتعاون بين الجماعات الإرهابية أكبر مما هو موجود بين الدول التي تتعهد بالتصدي لها. وقال إننا نشهد ذلك كل يوم، ولا يكفي الدول أن تعتمد على الإجراءات الانفرادية.

وذكر أحد المناقشين أن هذا المجلس قد أنشئ ليكون بمثابة آلية للاستجابة لحالات الطوارئ، إلا أن لديه الآن عدداً كبيراً للغاية من الأزمات مدرجة على جدول أعماله، بالإضافة إلى طائفة من المسائل المواضيعية التي تتراوح بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والمساواة بين الجنسين والجماعات. ويستلزم كل ذلك الكثير من الوقت والاهتمام، وإن لم يكن له بالضرورة أثر كبير على أرض الواقع. وفيما يتعلق بعدم الانتشار، اتفق الأعضاء على الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن المجلس لم يول الاهتمام الكافي لصياغة حل دبلوماسي وسياسي عندما كان من الواضح أن العمل العسكري سيشكل كارثة على المنطقة. وبالمثل، أبدى الأعضاء موقفاً موحداً في رغبتهم في الحد من تدفق اللاجئين من ميانمار والحيولة دون تصاعد حدة التوترات في بوروندي. بيد أن أساليب الضغط يمكن أن تزيد الأمر سوءاً في كلتا الحالتين. وستكون المشاركة البناءة هي الخيار الأفضل.

وذكر أن المجلس لم يقض وقتاً كافياً لوضع نهج مستدام وأكثر اتساقاً بالطابع الاستراتيجي للتعامل مع فزادى الأزمات بالنظر إلى عدد الحالات والمسائل المواضيعية المدرجة على جدول أعماله. وبصفة عامة، لم تحظ الأسباب الجذرية باهتمام يذكر في مداولات المجلس. وكثيراً ما تستخدم أدوات مثل عمليات السلام والجزاءات دون التفكير بالقدر الكافي في استراتيجية سياسية أوسع نطاقاً أو في العواقب على المدى الطويل.

وأكد أحد المشاركين على ضرورة المساءلة عن النكبات الإنسانية في سوريا واليمن. وإذا كان المجلس غير راغب في توفير هذه المساءلة أو غير قادر على ذلك، فعلى الأجهزة الأخرى، مثل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، أن تتدخل لتوفيرها. وأشار متكلم آخر إلى أن المشكلة الأساسية تتمثل في غياب الثقة داخل المجلس. ويلزم تعميق الحوار وتأمين تواصله بين الأعضاء، لا سيما الأعضاء الدائمين، ولعل الأعضاء المنتخبين يمكنهم المساعدة على تعزيز ذلك. وعلق أحد المناقشين قائلاً إن دور الدبلوماسيين يتمثل في النظر إلى النصف الممتلئ من الكأس والعمل على التغلب على المشكلات الناجمة عن انعدام الثقة.

تحديات المستقبل

جرى التأكيد على أن عدم الانتشار سيكون من التحديات الحاسمة أمام المجلس في عام ٢٠١٨ وما بعده. وهو تحدي يؤثر على أمن الجميع، فكيف يمكن للأعضاء التصدي له معاً؟ وذكر أحد المتكلمين أن المخاطر الناجمة عن زيادة الانتشار ستكون جسيمة بالنسبة إلى العالم وإلى المنطقة، وشدد على أن المجلس بحاجة إلى مواجهة التهديد خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧ وكذلك في عام ٢٠١٨. واقترح أحد المحاورين أن يشكل موضوع عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جانب مسألة الشرق الأوسط وأمن الفضاء الإلكتروني (وهي المسائل التي أبرزها الأمين العام في الليلة الفائتة) أولويات بالنسبة للمجلس في السنوات المقبلة. وعلى حد قول مشارك آخر، سيظل عدم الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المواضيع الأساسية والمحورية المدرجة على جدول أعمال المجلس في عام ٢٠١٨. وأشار إلى أن أعضاء المجلس اجتمعوا في عام ٢٠١٧ على أقوى مجموعة من الجزاءات تم التوصل إليها، ولكن سيكون من المهم للغاية الآن حث الجميع في كل مكان في العالم على تنفيذ تلك الجزاءات تنفيذاً كاملاً. وسيكون من بين المهام الأساسية إقناع قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن عواقب حقيقية ستترتب على ما تقوم به من أعمال استفزازية.

وأكد أحد المتكلمين أن مصداقية المجلس على المحك عندما يتعلق الأمر بعدم الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد حصل هذا النظام على أسلحة نووية، وتمثل المهمة الآن في تعديل الوضع الراهن فعلياً والعمل على تغييره وتغيير المسار تغييراً حاسماً. أما خطر الانتشار في إيران فهو مختلف، حيث إن الحكومة لا تزال تدعي أن برنامجها مخصص للأغراض السلمية فقط، وأنها لا تسعى إلى أن تكون قوة نووية. إلا أن الحالتين مرتبطتان في أن الإخفاق في أي منهما سيكون له آثار سلبية على الأخرى. ففي حالة إيران، يجب على أعضاء المجلس تفعيل الاتفاق القائم، وفي الوقت نفسه إقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتوصل إلى اتفاق لعكس اتجاه المسار.

ورأى أحد المشاركين أن مصداقية المجلس قد تضاءلت بسبب التطورات التي حدثت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسوريا، وتردد الأعضاء في قبول وقائع هاتين الحالتين. وقال إن المرء يمكنه أن يتحدث عن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وعدم قبول الأسلحة النووية هناك، ولكن الواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أصبحت دولة نووية. وبالمثل، على الرغم من أن بعض الأعضاء يفضلون غير ذلك، فإن نظام الأسد لا يزال في السلطة وسيسيطر على جزء كبير من البلد. وفي كلتا الحالتين، سيكون من الصعب السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي وسياسي دون الاعتراف بالحقائق على أرض الواقع.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن تحديات عدم الانتشار لا تقتصر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، فالهدف المتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية على نحو مستدام لم يتحقق بعد، ويثير غياب الضمانات والتأكيدات الأمنية على نطاق أوسع قدراً أكبر من القلق. وفي عام ٢٠١٨، سيعقد مؤتمر استعراضي آخر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا يمكن للعالم أن يتحمل إخفاقين متتاليين. وينبغي لمجلس الأمن أن يجد سبيلاً للتحدث والعمل على دعم المعاهدة وعملية الاستعراض. وهذه مسألة يتعين على الأعضاء التحدث فيها بصوت موحد. ووفقاً لما ذكره أحد المناقشين، على الرغم من الخلافات بشأن المسائل الأخرى، ينبغي أن تتضافر جهود الدول الكبرى للحيلولة دون حصول المزيد من البلدان على الأسلحة النووية. ويتعين عليها أن تقوم بعمل أفضل

في التحدث بصوت واحد بشأن هذه المسألة، لكي لا تفكر بلدان أخرى حتى في السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وربما يمكن أن يساعد الأعضاء الجدد وغيرهم من الأعضاء غير الدائمين على بناء قدر أكبر من الثقة أكبر داخل المجلس بشأن هذا التحدي. واختتم مشارك آخر كلامه قائلاً إن هناك مجموعتين من المسائل - عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب - ستحدّدان إلى حد كبير أعمال المجلس في عام ٢٠١٨.

وأكد أحد المتكلمين، في معرض الإعراب عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها الأمين العام في الليلة الفائتة، أهمية التوصل إلى موقف موحد بشأن التعامل مع أمن الفضاء الإلكتروني. ومن الضروري اتخاذ نهج شامل يأخذ في الاعتبار السبل التي تستخدم فيها التكنولوجيات الحديثة للتحريض على الإرهاب والتجنيد والتمويل لارتكابه. وبالنظر إلى وجود بعض الاختلافات فيما بين أعضاء المجلس بشأن النهج الصحيح، سيكون من المهم البدء بمناقشة مستفيضة لطريقة تعزيز العمل المشترك بشأن هذا البعد الذي يزداد أهمية للسلام والأمن.

وأفاد أحد المحاورين بأن إصلاح عمليات حفظ السلام ينبغي أن يخطى بالأولوية في عام ٢٠١٨، مع إيلاء اهتمام خاص على أرض الميدان لتحسين الأداء فيما يتعلق بحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية ومنع نشوب النزاعات. وإن حفظ السلام ليس بغاية في حد ذاته. وأشار أحد المتكلمين إلى أن المجلس بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لضعف قوات حفظ السلام، حيث أنه من غير المقبول أن تكون "أهدافاً سهلة المنال" في الهجمات التي تتعرض لها. ومع أن الحصول على موافقة الحكومة المضيفة أمر مهم، ينبغي للمجلس أن ينظر بعين الحذر إلى الحالات التي ترتكب فيها الحكومات والجماعات المسلحة العنف من جانب واحد ضد السكان. وأشار أحد المشاركين إلى أنه من المؤسف ألا يتمكن المجلس من الاتفاق على بيان صحفي بشأن العمل الوقائي الهام الذي قام به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومن المأمول تدارك ذلك في عام ٢٠١٨.

وعلق أحد المتكلمين بأن التوصل إلى توافق للآراء بشأن الأسلحة الكيميائية قد تعذّر، وإن ذلك سيشكل تحدياً مستمراً في الأسابيع والأشهر المقبلة. وسيواجه المجلس أيضاً مجموعة من المسائل المواضيعية، مثل أمن المياه وحقوق الإنسان. وهذه المسائل أيضاً لم تحظ دائماً بتوافق جاهز في الآراء. ومن الضروري أن يتناول المجلس هذه المسائل الشاملة، وإن كان من المهم أن يأخذ في الحسبان أنها مسائل قد تهم أيضاً كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأفاد أحد المحاورين بأن مسائل أمن المياه هي مسائل ذات أهمية وُجودية لبلده. وأشار مشارك آخر إلى الروابط القائمة فيما بين الغذاء والماء والأمن باعتبارها بالغة الأهمية لعمل المجلس. ولقد أكدت الرحلة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد الصلات القائمة بين المجاعة والإرهاب. ومن شأن المجاعات من صنع الإنسان التي تحدث هناك وفي جنوب السودان وسوريا واليمن أن توجع سعيير الإرهاب. وتعد كذلك الأمراض العابرة للحدود من التحديات المطروحة. وعلى نطاق أوسع، لا بد من فهم أفضل للأدوات اللازمة لتحسين وصول المساعدات الإنسانية وللصلات القائمة بين التحديات الإنسانية والأمنية.

وأعرب أحد المشاركين عن الأمل في أن يساهم الأعضاء الجدد في المعارضة الواسعة النطاق لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، الذي سيكون أحد شواغل المجلس المستمرة. وجرى التأكيد بأنه مما لا شك فيه أن المأساة المستمرة في سوريا ستحظى بقدر كبير من اهتمام المجلس في عام ٢٠١٨.

وينبغي أن يكون الأعضاء المنتخبون حديثاً مستعدين لذلك. واقترح أحد المتكلمين أن تشمل أولويات المجلس في سوريا، بالإضافة إلى كبح استخدام الأسلحة الكيميائية، التوصل إلى حل سياسي وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وأكد أحد المناقشين، في معرض إبداء أسفه لأن المجلس لم يكن يتكلم بصوت واحد بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقرن على الأقل القول بالفعل. وفي هذه الحالة، سيعين أن يتابع قراره الذي نص فيه على اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع إذا ما تكرر استخدام الأسلحة الكيميائية.

ومع أن المجلس ما زال يخصص للأوضاع في أفريقيا وقتاً أطول من ذلك الذي يخصصه للأوضاع في مناطق أخرى، فقد طرأت زيادة ملحوظة في قدر العناية المخصصة للشرق الأوسط. وينبغي أن يضع الأعضاء الجدد هذا الأمر في اعتبارهم وأن يخططوا وفقاً لذلك. كما أن مسألة الفصل بين التطورات التي تحدث في شبه الجزيرة العربية وتلك التي تحدث في القرن الأفريقي وأماكن أخرى في القارة قد أخذت تزداد صعوبة. وي طرح هذا الأمر تحديات جديدة للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولفرادى البلدان الأفريقية، وكذلك للمجلس.

وقد جرى التأكيد على وجود عدد من الأماكن التي يتعين على المجلس أن يحمّن فيها أداءه في عام ٢٠١٨. ففيما يتعلق باليمن، ثمة حاجة لفهم دوافع الأطراف الفاعلة على الأرض على نحو أفضل، وكذلك سبل تعزيز العمليتين السياسية والإنسانية على السواء. وفيما يتعلق بجنوب السودان، يتعين أن يوجه المجلس رسالة واضحة مفادها أن المجلس يتوقع من الحكومة والمعارضة على حد سواء المشاركة بصورة بناءة في عملية السلام وأنه ما زال مستعداً لاتخاذ إجراءات بحق أولئك الذين يرفضون القيام بذلك. وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، يتعين أن يزيد المجلس توحيد صوته فيما يتعلق بطريقة سير المعركة ضد التطرف العنيف وفي سبيل تعزيز الأمن. ومن الأهمية الحاسمة أن يواصل المجلس العمل عن كثب مع المنطقة في عام ٢٠١٨.

ورأى أحد المشاركين في المناقشة أن فعالية المجلس في مجال الوقاية وحفظ السلام قد تضاءلت بسبب الاختلافات فيما بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين المتعلقة بمحالات محددة. فعلى سبيل المثال، تباينت الآراء بشأن كيفية منع ارتكاب العنف والفظائع في ميانمار. وبرزت آراء متباينة داخل المجلس كذلك بشأن السبل الكفيلة بتسيير عمليات حفظ السلام في جنوب السودان. وبدون توحيد الصوت، سيظل المجلس يشهد تراجع فعاليته في عام ٢٠١٨. وعلاوة على هذا، فإن المجلس عندما ينجح في التوصل إلى موقف موحد، لا بد من المتابعة والمساءلة وتحقيق النتائج. وإلا فإن مصداقيته ستستمر في التضاؤل في السنة القادمة، وسيصبح على نحو متزايد مجرد منبر خطابي. وقد علق أحد المشاركين بأن فقدان الأهمية والمصداقية يعد مشكلة حقيقية لا بالنسبة للمجلس فحسب، بل أيضاً بالنسبة للترتيبات المخصصة والإقليمية.

وذكر أحد المناقشين أن المجلس لا يزال يتبوأ مكانة رئيسية من حيث العمل على حفظ السلام والأمن الدوليين. وليس ذلك بعبء ثقيل فحسب، ولكنه يثير أيضاً آمالاً عريضة للغاية بالنظر إلى الطائفة الواسعة من القضايا التي يواجهها المجلس. فلقد استغرق الأمر وقتاً لمحاولة التوصل إلى مواقف مشتركة بشأن العديد من المسائل، وقد لزم التحلي ببعض الصبر. ورأى مناقش آخر أن المجلس يكتسب أهمية حاسمة للجهود الأوسع نطاقاً التي تبذل لتشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب ولصون السلام والأمن الدوليين. ومن المهم التركيز على الولاية الأساسية للمجلس التي تلقي بمسؤولية هائلة على عاتق

الأعضاء المستمرة ولايتهم والأعضاء الجدد على السواء. وقد سأل أحد المناقشين عما إذا كان الأعضاء الآخرون يرحبون بالجهود التي يبذلها الأعضاء المنتخبون، بمن فيهم الأعضاء الوافدون، لبناء الجسور عندما يستخدم التوتر داخل المجلس بشأن بعض المسائل. وأجاب أحد المتكلمين بأن هذه مسألة رئيسية سواء في أوساط الدول الخمس الدائمة العضوية أو الدول المنتخبة العشر. وأشار أحد المحاورين إلى أن توحيد الكلمة يتطلب أيضاً التخلي عن المواقف الوطنية بشأن بعض المسائل المعروضة على المجلس بحثاً عن مواقف مشتركة. وإن ذلك سيُعدُّ تحدياً لكل عضو من الأعضاء الجدد في عام ٢٠١٨. وأفاد أحد المشاركين بأن التراكم غير المسبوق للأزمات المعقّدة يزيد دور المجلس صعوبة وأهمية من أي وقت مضى. وستكون الوحدة والمصادقية عاملاً أساسياً لعام مقبل يتكلّل بالنجاح.

شحن الأدوات

طرح أحد المشاركين مجموعة من التساؤلات عن السبل التي يمكن بها أن تعزز أدوات المجلس وشحنها. وبالنظر إلى ضرورة تحسين أداء المجلس في منع نشوب النزاعات، ما هي الأدوات التي يمكن تحسينها أو اختراعها لمساعدته في ما يبذله من جهود تحقيقاً لهذه الغاية؟ وهل يمكن تعزيز الوسائل التي يستخدمها المجلس في مكافحة الإرهاب من خلال عمليات تبادل للمعلومات الاستخباراتية أكثر اكتمالاً وملاءمة من حيث التوقيت أو زيادة توثيق التنسيق الاستراتيجي؟ وما الذي يمكن عمله، في إطار الجهود الجارية لزيادة فعالية حفظ السلام، من أجل تعزيز الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين؟ وما هي الوسائل التي يمكن استكشافها لتحسين اضطلاع المجلس بالمسؤولية عن حماية السكان المدنيين؟

وأفاد أحد المناقشين بأن في وسع المجلس اللجوء إلى طائفة من الأمور لتعزيز قدراته في مجال منع نشوب النزاعات. وبعض هذه الجهود المثمرة التي ترمي إلى تعزيز تلك القدرات تبذل بالفعل. ويمكن إيلاء مزيد من التفكير في استخدام الجزاءات كوسيلة لضمان المساءلة. ويميل بعض منتهكي المعايير الدولية إلى الاحتجاج بالسيادة، ولكن مؤسسي الهيئة العالمية قدموا سبباً لتكليف المجلس بسلطات إنفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولكن هذه الأدوات هي أسهل استخداماً من غيرها في حالات النزاع بين الدول. وتتطلب الحالات المعقدة الآن من المجلس أن ينسّق بشكل أوثق مع الهيئات الأخرى، بما فيها لجنة بناء السلام والصناديق والبرامج. وثمة حاجة إلى إيلاء الاهتمام للأسباب الجذرية، وللعلاقة التي تربط بين التحديات الإنسانية والتنمية المستدامة والسلام. والمجلس يتحرك في هذا الاتجاه، ولكن بإمكانه أن ينجح المزيد. وأشار أحد المتكلمين، في معرض التعليق على أن الوقاية تدرج في صميم عمل المجلس، إلى العمل الجيد الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وحثاً على النظر بجدية في مقترحات الأمين العام لزيادة عدد مراكز منع نشوب النزاعات على الصعيد الإقليمي. وأشار أحد المشاركين إلى جدوى البعثات الميدانية التي يضطلع بها المجلس لتعزيز التفاهم، ولكنه سأل عن الطريقة التي يمكن بها الاستفادة من النتائج على أتمّ وجه في مداورات المجلس.

واقترح عدم عزل استعراضات حفظ السلام والجزاءات عن رؤية أوسع للسبل الكفيلة بتعزيز استراتيجيات المجلس لصون السلم والأمن الدوليين. ويمكن إغناء هذه الاستعراضات أيضاً بصورة مجددة من خلال رؤية الأمين العام الجديدة للإصلاح في مجال السلم والأمن وعبر الجهود المبذولة داخل المجلس لإصلاح آليات الجزاءات. وأفاد أحد المناقشين بأن الافتقار إلى الشفافية في عمل لجان الجزاءات يهدّد

بتقويض فعالية العمل المشترك الذي يضطلع به المجلس في مكافحة الإرهاب. وأكد متكلم آخر أن الجزاءات ليست سوى أداة من الأدوات العديدة المتاحة للمجلس وينبغي عدم استخدامها كمطرقة ضد البلدان المضيفة، فهي ممارسة يمكن أن تولد آثاراً غير مقصودة.

وتساءل أحد المشاركين عن جدوى المشاورات العامة سوى كونها وسيلة لإظهار الشفافية. وينزع مقدمو الإحاطات إلى التحلي بقدر أقل من الصراحة في الجلسات المفتوحة ويسعى الأعضاء إلى "التحدث إلى الجمهور". ولقد أتاحت المشاورات على الأقل، على الرغم مما يشوبها من قيود، بعض الفرص لإظهار مزيد من الصراحة والتجاوب. ووافق أحد المشاركين في المناقشة على وجود نزعة نحو استخدام الصيغ المفتوحة لجدول الأعمال المحلية والوطنية. ويمكن أن تحظى المشاورات المغلقة بأهمية خاصة عندما يقدم الممثلون والمبعوثون والمستشارون الخاصون (الممثلون الخاصون) للأمين العام إحاطة إلى المجلس. وفي تلك الحالات، قد يلحق التبادل المنفتح والصريح للآراء الضرر بالعلاقات مع البلدان المضيفة أو المحاورة. وتساءل أحد المحاورين عن الصراحة التي ينبغي التحلي بها في الجلسات المفتوحة في قاعة المجلس؟ وما هي الدروس التي استُخلصت من التجارب الأخيرة في هذا الصدد؟ وأعرب متكلم آخر عن اعتقاده أن تحقيق التوازن الصحيح بين المناقشات العامة والخاصة هو مدعاة قلق متواصل لأعضاء المجلس، باعتباره ممارسة آخذة في التطور.

وتم التأكيد على أن أفضل السبل لتعزيز نفوذ المجلس وزيادة فعاليته هي دعم روح الوحدة بين أعضائه. وقد يكون لذلك أهمية على وجه الخصوص في المعركة ضد الإرهاب. وهي مسألة ينبغي أن تحقّق بشأنها المصالح المشتركة للأعضاء قدرا من الوحدة في العمل يفوق ما تحقّق حتى الآن. وأفاد أحد المشاركين بأن حق النقض هو أداة حوكمة عالمية وليس مجرد إجراء تقني، وينبغي للمرء أن يتوخى الحذر بشأن المقترحات التي تدعو الدول الخمس الدائمة العضوية إلى الاتفاق على مسائل معينة قبل عرضها على المجلس. وبالمثل، فإن البحث عن أصوات بشأن مشاريع القرارات التي يوجد عليها خلاف يمكن أن يؤثر سلبا على آفاق التوصل إلى تسوية لتلك الحالات. وأكد أحد المناقشين أن جميع الأعضاء حاضرون للسبب ذاته ألا وهو: مساعدة المجلس على الوفاء بمسؤولياته الحاسمة بموجب الميثاق. وثمة متسع للتحسين في السعي لتحقيق الوحدة، حيث تنشأ أحيانا بعض الخلافات حتى عندما لا تكون المسائل المطروحة ذات أهمية حيوية للأعضاء المعنيين. وينبغي للأعضاء الجدد أن يضعوا في الاعتبار أهمية العلاقات الشخصية في متابعة أعمال المجلس. وفي ظل تراكم العديد من الأزمات المعقدة المدرجة في جدول أعمال المجلس، ما زالت هذه المعادلة الشخصية تزداد أهمية.

الجلسة الثانية أساليب العمل والهيئات الفرعية

مدير الجلسة

السفير كارل سكاو
الممثل المناوب للسويد لدى مجلس الأمن

المعلقون

الوزير المستشار بيدرو لويس إينيتشاوستي خوردان
القائم بالأعمال بالنيابة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

السفير ماثيو ريكروفت
الممثل الدائم للمملكة المتحدة

وتضمن جدول أعمال الجلسة الثانية المسائل التالية:

- كان اعتماد مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/507)، وهي نسخة منقحة لمذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2010/507، إنجازا هاما. ويجسد مضمونها الكثير من التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة على مستوى تحسين أساليب عمل المجلس. وكانت العديد من هذه الخطوات موضع مناقشة مركزة في حلقات العمل السابقة المعقودة تحت عنوان "دخول معترك العمل على أتم الاستعداد". والسؤال المطروح الآن، بالطبع، هو "ماذا بعد؟"
- هل ينبغي أن ينصبَّ الاهتمام في عام ٢٠١٨ على زيادة اتساق الامتثال للنقاط الواردة في المذكرة المنقحة (S/2017/507) أم على تحديد مجالات إضافية قد ينظر في إدخال المزيد من التحسينات فيها؟
- كيف يمكن للأعضاء المنتخبين حديثا الإسهام بصورة بناءة للغاية في دفع هذه العملية قدما في عام ٢٠١٨؟ وإلى أي مدى يشترك الأعضاء الدائمون وغير الدائمين في وجهات نظر مماثلة بشأن اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين أساليب عمل المجلس؟
- ما هي الأولويات التي ينبغي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن أن يسعى لتحقيقها في عام ٢٠١٨؟ وهل ثمة مقترحات بشأن المواضيع التي يمكن أن تحدث معظم الفرق في الأشهر المقبلة؟
- كان أحد المواضيع المتكررة لحلقات العمل الأخيرة، وكذلك موضوع مذكرتي الرئيس (S/2016/170 و S/2016/619) هو عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس وما يتلقونه من دعم وإعداد قبل الانضمام إلى المجلس.
- هل أحرز ما يكفي من التقدم نحو تنفيذ هاتين المذكرتين؟ وهل ثمة مجالات تحتاج إلى المزيد من التحسينات؟

- وفقاً للفقرة ١١٣ من الوثيقة S/2017/507، تجرى عملية المشاورات غير الرسمية هذه بطريقة متوازنة وعلى نحو يتسم بالشفافية والكفاءة والشمول. فهل استوفيت هذه المعايير على نحو متسق؟
- أتاح الانتقال إلى موعد أبكر لانتخاب أعضاء المجلس المزيد من الفرص التي تكفل بأن يكون رؤساء الهيئات الفرعية المقبلين مؤهلين تأهيلاً جيداً يخولهم بالاضطلاع بهذه المهام التي غالباً ما تكون شاقة. وهل كانت هذه العملية التي جرى تمديدتها مجدداً في الممارسة العملية؟ وهل من سبل يمكن باتباعها أن تتحسن؟
- تتناول الفقرات من ٧٨ إلى ٨٢ من الوثيقة S/2017/507 الممارسة غير الرسمية المتبعة التي يقوم بموجبها عضو واحد أو أكثر من أعضاء المجلس بصفته القائم على الصياغة أو بصفتهم القائمين على الصياغة بتيسير صياغة وثائق المجلس، وهي موضوع آخر خضع للكثير من النقاش في حلقات العمل السابقة.
- هل تجلّى التركيز على المرونة والشمول على النحو الوارد في الفقرات من ٧٨ إلى ٨٢ في الممارسة العملية بالقدر الكافي؟
- ما هي الظروف التي يكون فيها من المنطقي تماماً تحقيق أقصى قدر من المشاركة في قيادة عملية الصياغة؟ وماهي الحالات التي كانت فيها هذه المشاركة مجدداً بوجه خاص؟
- في أية مرحلة ينبغي فيها للأعضاء المنتخبين حديثاً إبداء اهتمام بتحمل مسؤولية العمل بصفتهم قائمين على الصياغة أو مشاركين فيها؟ كيف ولمن ينبغي الإعراب عن هذا الاهتمام؟
- يبدو أن أعضاء المجلس قد قبلوا فكرة استخدام طائفة أوسع من أشكال الجلسات في السنوات الأخيرة. وكما جاء في الفقرة ٢١ من الوثيقة S/2017/507، فإن مؤشرات المرونة - حيث يعتمد اختيار الشكل على ما يجب إنجازه والأصوات التي ينبغي سماعها - كانت مثيرة للإعجاب، ولكن ربما قد حان الوقت لإجراء بعض التقييم.
- هل تطورت الممارسة ببساطة في اتجاه عقد أشكال جلسات أكثر تنوعاً أم أن هذا ثمره تفكير أكثر استراتيجية ومنهجية؟ وهل ينبغي أن يكون هناك تقييم جماعي للأشكال الجدية بحسب الغرض، في مسعى يراود في جزء منه تحسين توجيه الأعضاء الجدد؟
- تضمنت الوثيقة S/2017/507 مناقشة مفصلة عن كيفية إجراء مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته، وهو موضوع آخر من المواضيع التي تكررت في حلقات العمل السابقة. ومع كل الاهتمام الذي أثاره هذا الموضوع، هل أحرز تقدم كبير نحو جعل هذه الجلسات أقل رسمية وأكثر تفاعلاً وأكثر فائدة؟ لماذا أو لم لا؟
- في السنوات الأخيرة، يوحى تزايد استخدام الجلسات الرفيعة المستوى والجلسات بصيغة "آزيا" بأن الأعضاء يرون فائدة في كلا طريفي المجال الممتد بين الرسمي وغير الرسمي. ما هو سبب ذلك، وماذا ينبغي أن يتوقع الأعضاء المنتخبون حديثاً في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩؟
- إن المناقشات المفتوحة، كما تقر الفقرة ٣٨ من الوثيقة S/2017/507، تفي بأغراض متعددة، ولكن أسئلة حول إجرائها وفائدتها قد أثرت أيضاً بوضوح في حلقات العمل الأخيرة. فهل

بالإمكان عمل المزيد لتعزيز قيمتها، سواء كانت تعالج شواغل مواضيعية أو شواغل خاصة بحالات بعينها؟ ومن منظور أكثر استراتيجية، هل قلل الابتعاد عن الجلسات الخاصة من فرص التبادل الصريح للآراء بين أعضاء المجلس رغم ما قدمه لفائدة أهداف الشفافية والشمول؟

• توقف تكاثر الهيئات الفرعية بعد أن أُنجزت عدة أفرقة ولاياتها، ولكن لا تزال هناك تساؤلات بشأن القدرة، وبشأن الأسباب التي تجعل بعض الهيئات أكثر فعالية من غيرها، وبشأن قواعد الإجماع، وبشأن العلاقة بين المجلس ككل وهذه الأجهزة الفرعية.

- في الفقرة ١٠١ من الوثيقة S/2017/507، يشجع أعضاء المجلس رؤساء جميع الهيئات الفرعية على مواصلة إبلاغ المجلس بأي مسائل معلقة، لأغراض منها تلقي التوجيه الاستراتيجي من المجلس. فهل جرى من حيث الممارسة العملية تطبيق كل من جانبي هذه المعادلة بصورة منتظمة؟

- في الفقرة ٩٥ من الوثيقة S/2017/507، يقر أعضاء المجلس بأهمية مواصلة التواصل مع لجنة بناء السلام. ومع ذلك، وكما لوحظ في حلقات العمل السابقة، فإن العلاقة بين المجلس واللجنة، التي أنشئت بوصفها هيئة فرعية وهيئة استشارية للمجلس على حد سواء (وكذلك الجمعية العامة)، لم ترق أبداً إلى مستوى التوقعات. فما الذي ينبغي القيام به حيال ذلك، إن كان ينبغي القيام بشيء؟

أهداف "العملية ٥٠٧" المتعلقة بأساليب عمل المجلس وتقييمها

أشير إلى ضرورة أن تكون أساليب عمل المجلس مرتبطة بالمحتوى والأهداف. وينبغي أن يسير الشكل والإجراءات على منوال ما يحاول الأعضاء القيام به والكيفية التي يحاولون بها القيام بذلك. وكان هناك ميل إلى الحديث عن كيفية القيام بشيء ما أكثر من الحديث عن ما يُراد تحقيقه. ووفقاً لما ذكره أحد المشاركين، قد تكون المعرفة بالإجراءات ذات أهمية حاسمة للتعبير عن النفوذ داخل المجلس، في حين أن تفهم أساليب عمل المجلس أمرٌ أساسي لدى المنسقين السياسيين والأعضاء المنتخبين. وفي هذا الصدد، فإن الوثيقة S/2017/507 وثيقة لا تقدر بثمن. وليسست الإجراءات هدفاً في حد ذاتها، ولكنها أدوات هامة تمكن الأعضاء المنتخبين من العمل على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية في إطار عمل المجلس، باعتبارهم أعضاء جدد ورؤساء لهيئات فرعية على حد سواء. وشدد أحد المناقشين على قيمة الوثيقة S/2017/507 بوصفها وثيقة موحدة وأداة تسهم في تحقيق الشفافية والتكافؤ. ومن المهم للغاية أن يعمل جميع الأعضاء، الدائمون وغير الدائمين، وفقاً لنفس المجموعة من القواعد والإجراءات. ورأى أحد المتكلمين أن معدّي الوثيقة S/2017/507 استفادوا من البيانات المدلى بها خلال المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل. ويكمن نطاق قيمتها النهائية في تنفيذها. وفي هذا الصدد، علق أحد المحاورين بقوله إنه سيكون هناك تناوب سلس في قيادة الفريق العامل غير الرسمي، وإنه يجري إعداد خطة وبرنامج عمل لعام ٢٠١٨ وما بعده.

الجلسات والمشاورات

أشار أحد المناقشين إلى أن حلقة العمل الأخيرة، في عام ٢٠١٦، شهدت الكثير من النقاش بشأن سبل جعل المشاورات أكثر تفاعلية. وكانت هناك محاولات لإدخال قاعدة تسمح للأعضاء

بالمتابعة على الفور حيثما كانت نقطة تتعلق مباشرة بما قاله المتكلم السابق وتشجيع الإداء ببيانات أكثر إيجازاً. وبالنظر إلى المسؤوليات الهائلة التي يضطلع بها المجلس، يجب على الأعضاء إيجاد السبل الكفيلة بجعل المجلس أكثر فعالية وأكثر قدرة على إحداث التغيير. ويجب التحضير للجلسات بصورة جيدة، كما ينبغي للمشاركين في حلقات العمل أن يتفوقوا اليوم على أنه ينبغي أن يكون لكل اجتماع، سواء كان رسمياً أو غير رسمي، نتيجة عملية، حتى وإن كانت مجرد معلومات للصحافة. وينبغي أن يكون أداء الأعضاء أفضل في ما يتعلق بتحديد الأولويات في ضوء جدول أعمال المجلس الواسع وقدراته المحدودة. وفي حال لم يكن ممكناً تحديد أي نتيجة عملية لبدء معين، فلربما ينبغي للأعضاء ألا ييحثوا فيه. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يصبح من الممارسات المنتظمة الاجتماع مع الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة قبل كل اجتماع. فمن شأن ذلك أن يعزز شرعية المجلس وفعاليته. وعلق أحد المشاركين بأنه ينبغي تطبيق قاعدة ”عدم الإضرار“ عندما يتعلق الأمر بالانفتاح. وعندما تكون هناك اختلافات في الرأي، قد يكون من الأجدي معالجتها في جلسة خاصة أولاً سعياً لسد الثغرات قبل إعلانها أمام العامة.

ورأى أحد المتكلمين أن مبادئ التفاعل والتوجه نحو المنحى العملي والشفافية يجب أن يهتدى بها في عقد جميع جلسات المجلس. فالتدخلات القصيرة وتقليل الاعتماد على مذكرات الكلمات والتيسير الفعال يمكن أن تسهم جميعها في تعزيز التفاعل في المشاورات. وقد يكون هناك نوع من المفاضلة بين الشفافية والتفاعل، ولكن الحاجة الأهم هي زيادة حجم المشاركة في ما بين الأعضاء. وفي هذا الصدد، قد تكون هناك أوقات يكون من المفيد فيها إشراك الممثلين الدائمين في مرحلة مبكرة في عملية التفاوض بشأن نصوص القرارات، في مسعى يهدف جزئياً إلى تحديد نقاط الاتفاق الممكنة. وفي ما يتعلق بالتوجه نحو المنحى العملي، لا ينبغي عقد الجلسات لمجرد أن هذا هو ما حدث من قبل. وينبغي السؤال عما إذا ستكون هناك أي نتيجة قابلة للتنفيذ، والتيقن من أن الجميع يعرف مسبقاً ما قد تكون تلك النتيجة. وينبغي وضع حدود زمنية صارمة لمقدمي الإحاطات الإعلامية. ومن الضروري التفكير بصورة نقدية قبل عقد الجلسة، والتماس مساعدة الرئيس في تحديد الأولويات، والسعي إلى الاتفاق بشأن المعلومات الموجهة للصحافة حتى بشأن المسائل التي هي موضع خلاف. وفي ما يتعلق بالشفافية، يمثل التكلم في قاعة العموم مجرد خطوة من الخطوات الممكنة. وعندما تجرى مناقشات خاصة في غرفة المشاورات، ينبغي إبلاغ الآخرين بالاجتماع وبما يؤمل تحقيقه من ذلك الاجتماع. ويمكن القيام بعمل أفضل في ما يتعلق بإبقاء الآخرين على علم بسير المفاوضات.

وعلق أحد المشاركين بأن استخدام المجلس طائفة من أشكال الجلسات قد تطور إلى حد كبير. وجرى النظر في إمكانية المفاضلة بين الشفافية والفعالية أثناء التفاوض بشأن الوثيقة S/2017/507، وأقر بأن فرص التفاعل خلال المشاورات غير الرسمية أكثر منها في الجلسات الرسمية. وينبغي إيجاد السبل الكفيلة بجعل المشاورات غير الرسمية أكثر شفافية أمام عموم الأعضاء. وحيثما أمكن، ينبغي طلب المعلومات الموجهة للصحافة من الجلسات، على الرغم من أن الاتفاق على هذه الجلسات يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً ويتعين القيام به بصورة أكثر كفاءة. وتتيح المناقشات المفتوحة لعموم الأعضاء المشاركة في أعمال المجلس، وربما تبذل الاعتقاد بأن المجلس يميل إلى أن يكون بمعزل عن المناقشات الأوسع الجارية داخل المنظمة. وفي أشكال الجلسات المفتوحة، كثيراً ما افتقد التفاعل والكفاءة، وإن كان ممكناً في بعض الأحيان الحصول على إجابة مقدّمي الإحاطات الإعلامية على الأسئلة التي يمكن طرحها في جلسات مفتوحة. فالمسألة هي مسألة توازن بين الانفتاح والتفاعل والفعالية. وقد يكون من المفيد

لأعضاء المجلس الإدلاء ببيانات في المناقشات المفتوحة، ولكن ربما يمكن تعديل إجراءاتها لجعلها أكثر كفاءة وأقل استهلاكاً للوقت.

وعلق أحد المناقشين بأن وفد بلده كان أكثر حماساً بشأن المناقشات المفتوحة قبل الانضمام إلى المجلس، ولكنه أصبح أقل حماساً بكثير منذ ذلك الحين. والسؤال المطروح هو ما إذا كان للجلسة العلنية غرض معين ونتيجة محتملة. فدورات الإبلاغ ليست مبرراً كافياً للجلسة. ووفقاً لما ذكره أحد المحاورين، فإن الإيمان بالشفافية شيء و'التجول عارياً' شيء آخر. والمناقشات المفتوحة تشكل إهداراً للوقت والمال وينبغي إلغاؤها. ولو كانت تلك المناقشات في غاية الأهمية، فلماذا لا يقيم السفراء في القاعة؟ هل ينبغي حقاً أعضاء المجلس إلى هذه المناقشات أو يدرجون أي شيء منها في الأعمال الجارية للمجلس؟ وينبغي للأعضاء أن يتحدثوا بصراحة إلى عموم الأعضاء بشأن إيجاد شكل أفضل للجلسات. وينبغي لمضمون الجلسات في القاعة أن يكون مكتملاً لمضمون الجلسات في غرفة المشاورات، وليس تكراراً له، وأن توفر الثانية منها فرصة للتحضير للأولى، ولكن كثيراً ما يقرأ الجميع أوراقاً صغيرة في غرفة المشاورات، ثم يكرر تلك النقاط في القاعة. وينبغي للمجلس أن يدعو البلدان المتضررة بوجه خاص إلى غرفة المشاورات، بدلا من الكلام عنها في غيابها. وينبغي للأعضاء المنتخبين حديثاً أيضاً الحذر من التفكير بأن كل ما يقال في غرفة المشاورات يظل سرياً. ولم يتضح أبداً لماذا اعتبرت بعض المسائل، مثل الصحراء الغربية ولبنان، حساسة للغاية بحيث لا يمكن تناولها في جلسات مفتوحة، في حين كانت مواضيع أخرى على نفس القدر من الحساسية تجري مناقشتها علناً بصورة اعتيادية.

وأوضح أحد المتكلمين أنه يمكن إدخال تحسينات على طريقة إجراء المناقشات المفتوحة، مثل الحد من أوقات التكلم وتقديم موجزات سلفاً والتركيز على اقتراحات محددة، ولكن ينبغي إغفال أن هذه المناقشات تمثل الوسيلة الوحيدة لإنشاء علاقة مع المجلس بالنسبة لمعظم الوفود. وقد كشف رصد المشاورات غير الرسمية مدى ضآلة التفاعل فيها، ولكن ربما يكون من المفيد أن نعرف سلفاً ما هو الغرض من الجلسة. ووفقاً لما ذكره أحد المشاركين، كان انعدام التفاعل في المشاورات مخيباً للآمال، إلا أنه ليس صحيحاً أن كل ما يقال في القاعة يُنقل للخارج، بل معظمه فقط. وفي بعض الأحيان، يمكن للمناقشات المفتوحة أن تفي بغرض ما عندما يطالب بها عدد من الدول غير الأعضاء في المجلس، وإن كان مستوى الحضور يميل إلى كونه منخفضاً جداً. وكثيراً ما تغطي الجلسات بصيغة "آرآيا" بحضور أفضل، وهي تتميز بإدراج مدخلات من طائفة أوسع من مقدمي الإحاطات الإعلامية من داخل المنظمة وخارجها. وللحصول على رأي البلد المعني، كان أحد الاحتمالات يتمثل في اجتماع رئيس المجلس مع الممثل الدائم للبلد مسبقاً.

وفي ما يتعلق بفائدة المناقشات المفتوحة، علق أحد المحاورين بأنه ينبغي التفريق بين الشفافية والسلوك المسرحي. فالمناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية المفتوحة يمكن أن تصبح فرصاً للاستعراض. وثمة أشكال أخرى، مثل جلسات التحاور غير الرسمية، يمكن للمجلس من خلالها أن يقدم صورة أفضل عنه ويتلقى طائفة أوسع من الردود. ويمكن أن تستخدم هذه الأشكال على نحو أكثر تواتراً ويقدر استراتيجي أكبر للتعاون مع الأطراف الأقرب إلى حافظة من الحافظات. ويمكن للمناسبات غير الرسمية، مثل العشاء مع الممثلين الخاصين الرئيسيين للأمين العام، أن تكون وسيلة مفيدة للاستماع وللعمل على السواء. وأكد أحد المشاركين أن جلوس خمسة عشر سفيراً حول مائدة عشاء يكون مجدياً في العادة، في حين أن جلوسهم حول الطاولة في غرفة المشاورات ليس كذلك. وفي أعقاب هذا الحوار،

لعل الأعضاء يكونوا أكثر تفاعلاً في مشاورات الأسبوع التالي. وينبغي المجلس أن يسترشد في مداولاته بالاستنتاجات العملية المنشودة. واستخدام المشاورات كمكان للتفاوض بشأن المعلومات الموجهة للصحافة ليس استخداماً جيداً للوقت، لذلك سيكون من الأصوب الوثوق بالرئاسة في مثل هذه الأمور. وأشار متكلم آخر إلى أنه يجب على الأعضاء تذكير أنفسهم بأن يكونوا في وضع المتلقي، وليس فقط في وضع الإرسال، في جميع أنواع أشكال الجلسات. وقد كانت هناك بعض المناقشات المفتوحة القيمة، مثل تلك المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح، حيث كان هناك الكثير للاستماع إليه، ومن المهم الحصول على رؤى بديلة، لكن ينبغي للمنظمين الحرص على انتقاء رسل فعالين لتقديم الإحاطات الإعلامية. وفي ما يتعلق بالسرية في المشاورات، فمن الحكمة أن يكون المرء دائماً على استعداد للشفافية.

وحدث أحد المشاركين الأعضاء الجدد على الإصغاء والتفاعل. وأشار إلى أن الناس يدخلون ويخرجون ليس في المناقشات المفتوحة فحسب، بل في المشاورات أيضاً. وإن مما يستحق التقدير الكبير أن يأخذ المندوبون الوقت اللازم للاستماع إلى بعضهم البعض. وفي الوقت نفسه، ينبغي التحلي بالشجاعة اللازمة لعدم الكلام. فالجميع يشعر بوجود التكلم في المشاورات، حتى لو لم يكن لديهم أي جديد يمكن إضافته. وإذا كان على المرء أن يتكلم، فينبغي أن يكون الهدف في الاختصار، لا في الكلام الزائد عن الحاجة. وفي ما يتعلق بتواتر الجلسات، علق أحد المناقشين بأنه في ما عدا الجلسات المطلوبة بموجب القرارات، كان هناك ميل إلى عقد جلسات كثيرة جداً بشأن مواضيع بعينها، كما في حالة موضوع دارفور. وفي ما يتعلق بعدد المناقشات المفتوحة، من المفهوم أن جميع الوفود، ولا سيما غير الدائمة منها، تريد أن تترك أثرها، ولكن هناك الكثير جداً من المناقشات المفتوحة، وقد تضرر الأثر العام لها من جراء ذلك. ورأى أحد المتكلمين أن هناك تطوراً إيجابياً كبيراً نحو استخدام طائفة أوسع من أشكال الجلسات. فقد ساعد استخدام جلسات صيغة "آرآيا" وجلسات التحاور غير الرسمية على مشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة في عدد من الحالات، بما في ذلك عدة حالات في أفريقيا. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمجلس أن يتفاعل مع الأطراف التي تشكل العمليات السياسية وتديرها على أرض الواقع.

وأشير إلى أن الزوار القادمين من العواصم قد يجدون جلسات المجلس رسمية أكثر مما يلزم وليست تفاعلية بما فيه الكفاية. ويمكن لجلسات التحاور غير الرسمية أن تكون أكثر جدوى في حالة هذه الزيارات. وطُرح سؤال عن كيفية تسجيل بيان رسمي. وأشار إلى أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا في جلسة رسمية. وفي المشاورات غير الرسمية، تعد الأمانة مذكرة للأمين العام، ولكنها ليست في وضع يسمح لها بإطلاع أعضاء المجلس على ما جاء في تلك المذكرات. وأشار أحد المشاركين إلى أن لجنة الأمم المتحدة التحضيرية قد ناقشت هذه المسألة بجدّة في عام ١٩٤٥.

وفي ما يتعلق بما تمخض عن المناقشة، أشير إلى أن تعزيز التفاعل هو المفتاح للتوصل إلى المزيد من المداولات المثمرة. وذكر أحد المشاركين أنه لكي المشاركون يكون أكثر واقعية وتفاعلية، يجب عليهم أولاً الإصغاء إلى بعضهم البعض. وينبغي قبل عقد الاجتماع تحديد الهدف والنتائج المتوقعة: أي ينبغي تحديد الأولويات لتبرير الدعوة إلى الاجتماع. ويمكن استخدام مادب الإفطار الشهري بين الممثلين الدائمين، وهو ما شرعت به نيوزيلندا، من أجل مناقشة جوهر المسائل المقبلة قبل عقد المشاورات بشأنها. وينبغي للأعضاء الذين يقترحون المناقشات المفتوحة أن يتولوا مسؤولية إعداد موجز واقترح بعض الإجراءات الموصى بها حتى تكون هذه المناقشات ذات قيمة أكبر.

واضعو المسودة الأولى وسياسة الشمول

حتى يتسنى لجميع الأعضاء الشعور بأنهم يمسكون بزمام الأمور، اقترح إشراك جميع الأعضاء الخمسة عشر بطريقة ما في عملية الصياغة المتصلة بنتائج عمل المجلس. وفي هذا الجهد الرامي إلى تشجيع سياسة الشمول، يتحمل واضعو المسودة الأولى مسؤولية خاصة وينبغي للأعضاء العشرة غير الدائمين أن يجتمعوا للنظر في كل ناتج قبل اعتماده. ومسألة تحديد وقت بدء الصلاحيات في وضع المسودة الأولى وانتهائها ليست محددة تحديداً جيداً، وقد يكون من الأفضل ممارسة هذا الدور على نحو يُقرَّر بحق المبادرة الذي يملكه جميع أعضاء المجلس. ومن شأن ذلك أن يشجع روح الإبداع داخل المجلس. ووفقاً لما ذكره أحد المشاركين، تمثل الوثيقة S/2017/507 خطوة هامة على الطريق المؤدي إلى تحقيق مزيد من الشمولية، بما في ذلك في عملية الصياغة. وينبغي أن تُعقد على الأقل جلسة واحدة من جلسات المشاورات غير الرسمية قبل اعتماد أي نص. ويتعين على المجلس الآن أن ينفذ أحكام الوثيقة S/2017/507، التي تعكس ممارسة آخذة في التغيير والتي يمكن تعديلها في المستقبل حسب استمرار الممارسة في التغيير.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن الجميع يدعو إلى "التحلي بالجرأة" عندما يتعلق الأمر بالصياغة، غير أن التجارب كانت أكثر تفاوتاً من حيث النتائج وينبغي للأعضاء الجدد أن يتعاملوا مع هذه المسؤولية بشيء من الحذر لأنهم قد يلاقون بعض المعارضة للأفكار المبتكرة. ويتوقف ذلك على الظروف، لأنه من الطبيعي جداً أن يتولى الأعضاء المتمتعون بمعرفة خاصة أو بالقرب الجغرافي مسؤولية الصياغة في ما يتعلق بمجالات معينة. وقد سارت الأمور على هذا النحو بشكل جيد بالنسبة لهم. وأشار أحد المناقشين إلى أحد البنود الذي تقاسم فيه الصياغة مؤحراً أحد الأعضاء الدائمين وأحد الأعضاء غير الدائمين. وعلق محاور آخر على جدوى وجود مشاركين في الصياغة في ما يتعلق بالمسائل التي يكون فيها لمثل هذا الترتيب مبرره المنطقي من الناحية الفنية. كما سيكون من المفيد إشراك الممثلين الدائمين في وقت مبكر في عملية التفاوض والصياغة. وعلق أحد المشاركين بأن أهم شيء هو اهتمام واضعي المسودة الأولى بالعمل على نحو تعاوني وشفاف وشامل للجميع.

البعثات

قال أحد المناقشين إنه قد يكون من المفيد جداً لأعضاء المجلس أن يقوموا ببعثات لزيارة المناطق المثيرة للقلق، بيد أن تنفيذ هذه البعثات ليس متسقاً. فقد أسفرت البعثة التي أُوفدت إلى تشاد عن تكوين أفكار متعمقة ولكنها كانت مضمنة إلى حد كبير. وكانت البعثة إلى كولومبيا ممتازة من جميع النواحي غير أن بعض التحديات قد نشأت فيما بعد. ويمكن لشعبة شؤون مجلس الأمن أن تقدم خدمة عن طريق محاولة توحيد هذه البعثات في المستقبل. وعلق أحد المتكلمين بأن منسقين سياسيين، وليس شعبة شؤون مجلس الأمن، هم من يقومون بتنظيم هذه البعثات. وهناك مزايا لزيارة بلد واحد، لأن الوقت الذي يمضي في السفر يكون أقل بينما يزداد الوقت المخصص للقاء ممثلي المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى على أرض الواقع. وفي رأي أحد المحاورين، فإن بعثات المجلس هذه كانت قيّمة وشكلت عبئاً في الوقت ذاته. فالبعثتان الموفدتان إلى هايتي وجنوب السودان كانتا ممتازتين وأسفرتا عن اتصالات جيدة مع الجهات الفاعلة على أرض الواقع وعن آراء متبصرة جديدة على حد سواء. وكانت بعض البعثات الأخرى محمومة للغاية وأقل قيمة. ويتعين على المجلس أن يضع مجموعة من أفضل الممارسات في تنظيم مثل هذه البعثات.

ولاحظ أحد المشاركين أن بعثات المجلس تكنسي عموماً قيمة كبيرة. فهي توفر فرصة للاستماع إلى طائفة واسعة من الأصوات، بما في ذلك أصوات المجتمع المدني والقادة السياسيين المحليين. ويمكن أن تكون مضيئة وحديرة بالاهتمام على حد سواء. وفي بعض الأحيان لا يتصور الأعضاء مدى صعوبة تنظيم هذه البعثات ومدى أهمية القيام بها على نحو جيد. وعلق أحد المناقشين أن بعثات المجلس قيّمة إلا أنها قابلة للتحسين من الناحية الفنية. وأضاف مشارك آخر أنه إذا أُحسِن الإعداد لهذه البعثات وقيادتها، فيمكن أن تعود بنفع كبير على عمل المجلس.

الإسهام والتواصل

ارتُوي أن المجلس سيستفيد من أي تحليل أكثر تكاملاً تجريه الأمانة العامة. فمن شأن اكتساب فهم أعمق للأبعاد التنموية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للنزاعات أن يحسّن عملية اتخاذ القرارات في المجلس في كثير من الحالات. ونظراً إلى عدم تفاعل المجلس بانتظام مع العديد من هيئات منظومة الأمم المتحدة، فإنه يعتمد على الإحاطات التي يتلقاها من هيئات الأمانة العامة التي لديها هذا المنظور الأوسع. وعلى نحو مماثل، فإن الأعضاء يقدّرون عموماً عندما يكون الأمين العام جريئاً نسبياً في تقييماته وفي تبادل آرائه وأفكاره بشأن سبيل المضي قدماً. ووفقاً لمتكلم آخر، يصعب فهم الأسباب الجذرية دون الاستماع إلى الإحاطات المقدمة من مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. فما الذي يمكن فعله لضمان تلقي المجلس أكثر من وجهة نظر واحدة بشأن هذه المسائل على نحو أكثر انتظاماً؟ وإذ لاحظ أحد المشاركين الاتجاه المتزايد إلى دعوة ممثلي منظمات المجتمع المدني إلى تقديم إحاطات إلى المجلس، فإنه تساءل عما إذا كانوا يُعبّرون عادة عن آراء المجتمع المدني ككل. وتُدعى الشخصيات السياسية والممثلون الخاصون من الترتيبات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، إلى المجلس بوتيرة أقل. فما هو سبب ذلك؟

وحسبما ذكر أحد المناقشين، فإن الأمين العام لا يحضر المشاورات غير الرسمية بالقدر الذي اعتاد عليه سابقاً. فهذه المشاورات توفر فرصة طيبة للاستماع لآرائه مباشرة عن النتائج المستخلصة من الرحلات التي يقوم بها ولتبادل الآراء على نحو أكمل مما يمكن القيام به أثناء مآدب الغداء التي يحضرها أعضاء المجلس معه. فالأعضاء في حاجة إليه وهو في حاجة إليهم. وأشار أحد المشاركين إلى أنه دعا مؤخراً الأمين العام لزيارة غرفة المشاورات في المستقبل القريب. وأكد أحد المتكلمين أنه كان هناك اتفاق واسع النطاق في حلقة العمل بشأن استصواب تلقي إحاطات وتقارير تتضمن مجموعة أوسع من وجهات النظر وتحتوي مقترحات جريئة نسبياً وقابلة للتنفيذ. وبغرض إضفاء الشفافية وتحقيق الشمول، حث أحد المشاركين على تضمين الموقع الشبكي لأعضاء المجلس رابطاً يوصل إلى موقع شعبة شؤون مجلس الأمن في حد ذاته، على النحو الذي فعلته بعثتهم.

ورأى أحد المناقشين أن تزايد استخدام المجلس لصيغة آريا في الاجتماعات وجلسات الحوار غير الرسمية قد أتاح له الاستماع ليس إلى مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة من خارج المنظمة فحسب، بل إلى طائفة أكثر تنوعاً من المنظورات والأصوات من داخل منظومة الأمم المتحدة أيضاً. ووسّعت هذه الممارسة نطاق فهم الأعضاء للحالات المدرجة في جدول أعمالهم. وأشار أحد المناقشين إلى أنه قد يكون من المفيد أن يجتمع رئيس المجلس مع ممثلين رفيعي المستوى عن بلد ما قبل تناول بند جدول الأعمال الخاص بذلك البلد. وينبغي أن تصبح هذه الممارسة أكثر شيوعاً. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد المحاورين أن الجهات الفاعلة المعنية بحالة معينة قد تجتمع مع المجلس قبل المشاورات أو بعدها. وفي رأي

أحد المتكلمين، قد يود رئيس المجلس أن يرتب لعقد اجتماعات قبل النظر في حالة ما ليس مع مسؤولي البلد المتضرر فحسب، بل مع الأطراف الإقليمية الفاعلة أيضاً، مثل الاتحاد الأفريقي. لكن ليس من السهل دوماً القيام بذلك.

ووفقاً لما ذكره أحد المشاركين، كان من الأسهل عموماً الاتفاق على المعلومات الموجهة للصحافة في عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق، ولكن هنالك أوقات يصعب فيها التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من الأفضل ترك الرئيس يتكلم عما يحدث. وينبغي أن نتق به للإدلاء بتصريحات في جميع الحالات في الوقت المناسب وعلى نحو منصف. وعلق متحدث آخر قائلاً إنه ينبغي التعامل مع المعلومات الموجهة للصحافة باعتبارها "أدنى حد ممكن" من النتائج وينبغي أن يتفق الأعضاء في الرئيس لقراءتها. وفي رأي أحد المشاركين، فإن من المؤسف أن بعض البلدان لا تعرف أن المجلس يبت في مسألة ما إلا من خلال يومية الأمم المتحدة. فذلك يدل على أنه يتعين على المجلس أن يقوم بعمل أفضل في مجال التواصل مع الأطراف المعنية بالحالات المدرجة في جدول أعماله. ورأى أحد المناقشين أن هناك مجالات ينبغي أن يكون ممكناً فيها للمجلس والجمعية العامة أن يصدرا إعلانات مشتركة.

الهيئات الفرعية

شدد أحد المتكلمين على ضرورة أن يقوم الأعضاء الجدد بالتخطيط المسبق لتولي مسؤولياتهم في رئاسة الهيئات الفرعية. وينبغي أن يتم ذلك على أساس عامين لأنه سيكون من الصعب اللحاق بالركب في منتصف مدة العضوية. وعلق أحد المناقشين بقوله إن أحد السبل إلى تحقيق ذلك هو عقد اجتماع افتتاحي لوضع خطة عمل. وسيكون من المفيد بعدئذ الالتزام بذلك. وأشار أحد المحاورين إلى أنه يمكن للجان الجزاءات أن تبذل المزيد من الجهود لإدراج المنظورات الإقليمية في عملها، ولا سيما في ما يتعلق بالتنفيذ. وينبغي إيلاء الاهتمام لعقد اجتماعات مشتركة بين الأفرقة العاملة المعنية بعمليات السلام والأفرقة المعنية بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا. ووصف أحد المتكلمين العمل الهام الذي تضطلع به الهيئات الفرعية بوصفه غيظ من فيض ما يقوم به مجلس الأمن. وهناك حاجة إلى تحقيق مزيد من التماسك بين أعمال الهيئات الفرعية وأعمال المجلس ككل. فعلى سبيل المثال، يمكن التفكير في العمل المشترك لجميع لجان الجزاءات وبذل مزيد من الجهود من أجل ربط الدروس المستخلصة من زيارات المجلس إلى المناطق المثيرة للقلق بأعمال الهيئات الفرعية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، لا يوجد في بعض الأحيان ما يكفي من المترجمين الشفويين لخدمة جميع اجتماعات الهيئات الفرعية.

ورأى أحد المتكلمين أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة العلاقات القائمة بين المجلس ولجنة بناء السلام. وأشار أحد المناقشين إلى أن المجلس لا يصغي عموماً إلى نصائح هيئاته الاستشارية وأن هذا الأمر يثير القلق بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بالتشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام. إذ يمكن لأفكارها المتعمقة أن تضيف قيمة إلى مداولات المجلس، ولا سيما بالنسبة للأعضاء غير الدائمين نظراً لقصر مدة عضويتهم التي تستغرق عامين. ووفقاً لما ذكره أحد المشاركين، أنشئت لجنة بناء السلام لأغراض منها أن تقدم للمجلس رؤى ثابتة جديدة ومنظورات أوسع نطاقاً، نظراً لعبء عمله الكبير وتوجيه جهوده نحو التصدي للأزمات. ويمكن لقدرة التحليلية وعلاقتها بالأعضاء على نطاق أوسع أن تشكلا أداتين هامتين لعمل المجلس. وينبغي زيادة تواتر جلسات الحوار مع لجنة بناء السلام،

ولا سيما في تشكيلاتها القطرية المخصصة، بدلا من الاعتماد على جلسات الإحاطة الأقل فائدة التي يقدمها رئيسها.

دور الأعضاء غير الدائمين

حسب افتراض أحد المتكلمين، فإنه على الرغم من أن الإجراءات قد تكون ذات تأثير، توجد الحواجز أحيانا في أذهان الأعضاء. وينبغي أن يكون الأعضاء المنتخبون حديثاً على يقين من أن الافتراضات التي تقودهم إلى فرض قيود على أنفسهم لا تقف عائقاً أمام أخذهم بزمام المبادرة. ومن غير المفيد، في هذا الصدد، وضع الأمور في إطار الاعتبارات السلبية المتعلقة بكون الأعضاء "منتخبين أو غير منتخبين". فكل عضو من الأعضاء هو واحد من بين مجموعة قوامها خمسة عشر عضواً. ويحول تولي الرئاسة سلطة حقيقية. فقد استطاع الأعضاء غير الدائمين اقتراح إصلاحات هامة في أساليب العمل، على غرار المبادرة التي قدمتها نيوزيلندا بشأن عقد لقاءات شهرية على وجبة الفطور للممثلين الدائمين فقط. ورأى أحد المشاركين أن للأعضاء غير الدائمين دور حاسم عليهم أن يؤدونه في سبيل مواصلة تحسين أساليب عمل المجلس. لكن لا بد من وجود اختلافات في وجهات النظر مع بعض الأعضاء الدائمين بشأن مسائل من قبيل إجراءات الموافقة الصامتة ومدى المرونة التي ينبغي التحلي بها في مسائل معينة. فهناك نقاط وحيهة تُطرح من كلا الجانبين ويتسنى عموماً إيجاد قاسم مشترك بينهما. ولاحظ أحد المشاركين أنه هناك قرارات تُتخذ يومياً بشأن وضع جدول الأعمال أو البت في صيغ الاجتماعات أو تحديد الأهداف. مما يعني أن هناك فرصاً متاحة "لإحداث التغيير". وليس الأهم في الأمر هو طلب الشيء وإنما القيام به، إذ قد لا تكون الإجابات هي ما يريد المرء سماعه.

وذكر أنه ينبغي للأعضاء غير الدائمين أن يكونوا حريصين على الإرث الذي سيتكونه، نظراً لسرعة انقضاء فترة السنتين. وهناك قضايا هامة، مثل المياه والسلام والأمن، التي ينبغي للأعضاء المنتخبين حديثاً تناولها. وأشار أحد المشاركين إلى أن الوثيقة S/2017/507 تشير إلى إمكانية دعوة الأعضاء المنتخبين حديثاً، بناء على تقدير الرئيس، إلى مادب الغداء التي تُعقد شهرياً مع الأمين العام. وينبغي بالتأكيد اتباع هذه الممارسة في كانون الأول/ديسمبر. ويرى أحد المتكلمين أنه في وسع الأعضاء غير الدائمين تقديم إسهام أكبر مما قد يتوقعونه. ومصدر الإحباط الوحيد هو جدول أعمالهم الزاخر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وقصر مدة عضويتهم. وثمة فرصة هائلة أمام الأعضاء المنتخبين ليقدموا مساهماتهم. وللعلاقات الشخصية أهميتها، وهذا من بين الأسباب التي تجعل حلقات العمل هذه ذات فائدة كبيرة.

الجلسة الثالثة

الدروس المستخلصة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠١٧

رئيس الجلسة

السفير ماثيو رايكروفت
الممثل الدائم للمملكة المتحدة

المعلقون

السفير فودي سيك
الممثل الدائم للسنغال

السفير فولوديمير يلتشينكو
الممثل الدائم لأوكرانيا

السفير إلبيو أوسكار روسيلي فرييري
الممثل الدائم لأوروغواي

السفير إيهاب عوض مصطفى
نائب الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية

السفير سباستيانو كاردي
الممثل الدائم لإيطاليا

السفير كورو بيسهو
الممثل الدائم لليابان

الأدوار داخل المجلس

جرى التأكيد على أن العضوية في المجلس لا تقتصر فقط على فترة رئاسية واحدة أو فترتين. ومع ذلك، فإنها تمثل فرصاً بالغة الأهمية، لا سيما بالنسبة للأعضاء غير الدائمين، من أجل إحداث تغيير في طائفة من المسائل. إذ يتمتع الرؤساء بحيز وسلطة كبيرين عندما يتعلق الأمر بتفسير القواعد والإجراءات، ولكن إذا كانت معروفة لديهم حق المعرفة فقط: لذا أعدوا جيداً ولا تدعوا الآخرين يملون عليكم ما هو مسموح وما هو غير مسموح. وتأكدوا من تحديد الأولويات، ولا سيما في الأشهر الحافلة بالعمل، وإلا فإن الآخرين سيتذمرون من أنكم تجعلونهم يسهرون الليالي بلا داع. ولا تنظموا الكثير من الاجتماعات وأعدوا بعناية للاجتماعات التي تنظمونها. وتشكل رئاسة الهيئات الفرعية أيضاً سبيلاً للأعضاء المنتخبين لتقديم إسهامات فريدة. فهي جوهر تعددية الأطراف، وتتطلب تجاوز المصالح الوطنية وتعلم مجالات عمل جديدة. وتتطلب أيضاً إعداداً دقيقاً لها.

وأشير إلى أن كل عضو يعمل ضمن عدد كبير من الهيئات الفرعية، بما فيها لجان الجزاءات والأفرقة العاملة المواضيعية. وفي بعض الأحيان، تضطر الهيئات الفرعية التابعة للمجلس إلى القيام بدور مباشر وملح بقدر أكبر في التصدي للأزمات، مما يساهم في تحقيق نتائج ناجحة. وأجرى الفريق العامل المعني بعمليات السلام مناقشات مثمرة بشأن توظيف المعلومات الاستخباراتية والتكنولوجيات الجديدة في

مالي وغيرها من الأماكن. وهذا هو أحد المجالات الأخرى التي يمكن للأعضاء الجدد أن يحدثوا تغييراً فيها. وشدد متكلم آخر على الدور الحاسم الذي يقوم به الرئيس في التعامل مع الصحافة وفي تمثيل المجلس أمام الأوساط العامة الأوسع نطاقاً. فقد ثبتت فائدة لقاء الرئيس مع الصحفيين في بداية الشهر لإتاحة فرصة التعرف عليهم وتوضيح برنامج عمل المجلس خلال الشهر المقبل. وفي بعض الأحيان ليس هناك الكثير مما يتعين على المرء قوله، إلا أن من الأهمية بمكان إظهار الرغبة في التواصل والانفتاح قدر الإمكان. وقد يكون من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن المعلومات الموجهة للصحافة، بيد أنه تقع على عاتق الرئيس مسؤولية تقديمها على نحو مقنع حسبما تسمح به الظروف. وقد يكون من المستصوب أيضاً عقد جلسة ختامية مع الصحافة في نهاية الشهر.

الديناميات داخل المجلس

وفقاً لما ذكره أحد المناقشين، هناك مجال كبير للأعضاء المنتخبين للأخذ بزمام المبادرة والإسهام في عمل المجلس. إذ في إمكانهم أن يقدموا آراءهم بحيث يُحسب لها حساب، ولا سيما إذا أعدوها وعرضوها بشكل جيد. وقبل الانضمام إلى المجلس، سمع أحد المتكلمين تحذيرات عما إذا كان الأعضاء الخمسة الدائمون سيتيحون مجال الإسهام للأعضاء المنتخبين حديثاً، ولكن تبين أن ذلك الرأي كان ازدواجية زائفة. فقد وُجد دوماً سبيل للعمل مع الأعضاء الدائمين، حتى عندما كانت لديهم وجهات نظر مختلفة. وعندما يكون الأعضاء الدائمون منقسمين، فإن ذلك قد يجعل من الصعب الإسهام في عمل المجلس، غير أن هناك دوماً طريقة ما للقيام بذلك، حتى في الأوقات العصيبة. وأهم درس يمكن استخلاصه هو عدم الشعور بالإحباط بسهولة. فهي ليست مسألة ”العشرة الضعفاء“ مقابل ”الخمس الأقوياء“، لأنه يمكن للأعضاء المنتخبين أن يؤدي دوراً أساسياً بوصفهم حلقة الوصل. فعلى سبيل المثال، قام الأعضاء غير الدائمين بدور رئيسي في إصدار القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي أدان فيه المجلس الهجمات على المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن الوثيقة S/2017/507 تقدم جواباً لأولئك الذين يتساءلون عما إذا كان في وسع الأعضاء المنتخبين العشرة أن يحدثوا تغييراً. فبإشراف اليابان، أُعدت هذه الوثيقة إلى حد كبير من منظور الأعضاء غير الدائمين وأصبح الأعضاء الخمسة الدائمون ينظرون إليها الآن بوصفها إنجازاً مفيداً. كما أخذ الأعضاء المنتخبون بزمام المبادرة للمساعدة في رأب الصدع في ما بين الأعضاء الدائمين بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. وعلى الرغم من أن مجموعة العشرة المنتخبين لا تزال تشكل مجموعة آخذة في التغير، فإنها قد أثبتت أن إسهامها هام لسير أعمال المجلس. وأخذ الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس يبرزون كمجموعة هامة أيضاً. فهم يحسنون التنسيق في ما بينهم ويتحدثون بصوت واحد عندما يكون ذلك ممكناً، لا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالقارة الأفريقية. وهم يشجعون على تعميق العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي تكلل آخر اجتماع مشترك بينهما بالنجاح.

وقيل إن الأعضاء الدائمين لديهم الكثير ليتعلموه من الأعضاء المنتخبين أيضاً، لأن الجميع يدخل في مرحلة تعلم. فما فتى الأعضاء الخمسة يتعلمون من وجهات النظر الجديدة للأعضاء العشرة ومن أساليبهم الشخصية وسعيهم وراء الابتكار، لأن هؤلاء الأعضاء العشرة ليسوا رهينين للذاكرة والتقليدين المؤسسين. فهناك حيز لإحداث التغيير. والعمل والروح الجماعيان هما اللذان يتيحان

للمجلس أفضل الفرص للحفاظ على جدواه بالنسبة لبيئة أمنية دولية آخذة في التغير. وقدم الأعضاء غير الدائمين آراءً متبصرة هامة إلى عمليات حفظ السلام، إذ أن العديد منهم هم بلدان هامة مساهمة بقوات و/أو بأفراد الشرطة، وإلى التدابير الوقائية والتعاون مع الترتيبات الإقليمية.

وأشار محاور آخر إلى أن العنصر الحاسم الذي يحدد فعالية المجلس هو وحدة أعضائه. فبالعمل معاً، يمكنهم صياغة تصورات واسعة ومتنوعة لمعالجة التحديات التي تواجه المجلس. وتوجد العديد من التجمعات داخل المجلس، بما في ذلك البلدان الأربعة من الاتحاد الأوروبي، ويكمن الهدف في جعل جميع تلك "الآليات" تسير في نفس الاتجاه في الآن ذاته. ويعول الأعضاء الحاليون والمستمره عضويتهم على الأعضاء الجدد ليأتوا بتصورات جديدة ويسهموا بها في عمل المجلس. وأضاف أحد المشاركين أن الممثلين الدائمين تربطهم ببعضهم البعض بالفعل بعلاقات جيدة عموماً حتى خارج إطار المجلس. بيد أن الانسجام الشخصي ليس إلا جزءاً من تركيبة نجاح المجلس. فثمة حاجة إلى فهم مشترك أوسع نطاقاً وأعمق للتحديات التي تواجه المجلس. فهو يعمل في عالم لا تنظمه إشارات المرور أو شرطي مرور، لذا يتعين على الأعضاء الجدد إيجاد الطريق السليم للمضي قدماً ولو في غياب ما يكفي من التوجيه.

الشركاء

تمت الإشارة إلى أن الخدمة في المجلس هي حتماً تجربة تمنح إحساساً بالتواضع. فبالنظر إلى توقعات الناس من المجلس وطبيعة ولايته الهائلة، قد لا يُدرك العضو كل ما تتطلبه هذه المهمة أو لا يختبر كل ما تنطوي عليه. فمعظم الأعضاء ليست لهم سفارات في كل مكان، ومن الصعوبة بمكان فهم وجهة نظر الناس المحليين في كل حالة من الحالات. لذلك لا بد من الاستفادة من قاعدة معارف أعضاء المجلس الآخرين وخبراتهم، فضلاً عن معارف وخبرات من هم خارج المجلس. وأشار أحد المناقشين إلى ضرورة أن يكون الأعضاء الجدد مستعدين للتعامل مع طائفة واسعة من الأوضاع والقضايا المواضيعية التي قد لا تكون عواصم بلدانهم تتابع بعضاً منها عن كثب. وبناء على ذلك، يمكن أن تسفر الخدمة في المجلس عن توسيع نطاق السياسات الخارجية الوطنية. وهذه إحدى الفوائد التي يجنيها المجلس من زيارته إلى مختلف أنحاء العالم، لأنها ممارسات ممتازة للتعلم.

ورأى أحد المشاركين أنه توجد عدد من الحالات ثبتت فيها جدوى تعاون المجلس مع الترتيبات دون الإقليمية العاملة في إطار الترتيبات الإقليمية. ومن الأمثلة على ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في عدة حالات، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي ساهمت في الجهود المبذولة سعياً إلى حل النزاع الدائر في جنوب السودان. واستناداً إلى مشاركة هذا المتكلم في بضع بعثات في الميدان، فهو يرى أنها كانت قيمة للغاية، ولو أن ثمة حاجة إلى إدخال تحسينات عليها في الجانبين التنظيمي واللوجستي. ويمكن للمجلس أن يبذل مزيداً من الجهود للتفاعل مع الأجهزة الأخرى المعنية بمختلف جوانب الأمن الدولي، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. ويشير القراران الموازيان الصادران عن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحفاظ على السلام - قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢، تبعاً - إلى إمكانية توثيق التعاون بين هذين الجهازين الرئيسيين، وكذلك قيمة اكتساب فهم أوسع للنطاق المحتمل لأنشطة بناء السلام.

ووفقاً لما ذهب إليه أحد المتكلمين، يُتوقع من كل ممثل دائم أن يكون على دراية مستفيضة بالمسائل المعروضة أمام المجلس أكثر من عاصمة بلده أو موظفي بعثته. وحتى لو كان ذلك غير صحيح

بمعنى الكلمة، فمن المهم أن يتصرف كما لو كان الأمر كذلك. وهذا هو الدور المتوقع من زعيم وفدٍ ممثِّل في المجلس. وينبغي أن يشعر واضعو السياسات في "البلد" بالحاجة إلى التشاور معك بشأن المسائل المعروضة أمام المجلس. وأضاف يقول إن العضو ينبغي أن يحافظ على مصداقية وفد بلده في عاصمة بلده، وإن كان ذلك لا يمنع من التشاور مع الشخصيات القيادية في عاصمة بلده عند الضرورة: قد يقع ما ليس في الحساب، فينبغي توخي الحذر. وقد يكون صعباً الحفاظ على هذا التوازن بين نيويورك وعواصم البلدان، لكنه أمر لا بد منه. وفي بعض الأحيان، قد يتصل المسؤولون في الأمم المتحدة، من قبيل قادة القوات، بعاصمة بلدك. فلا ينبغي السماح بذلك، لأن مهمة هؤلاء المسؤولين هي الاضطلاع بالولاية التي يكلفهم المجلس بها، وليس الضغط على عواصم البلدان.

وأكد أحد المحاورين أن شعبة شؤون مجلس الأمن يمكن أن تكون شريكاً قيماً. ويتجلى ذلك على وجه الخصوص في الأشهر الستة الأولى من الخدمة في المجلس، وعند التحضير لتولي الرئاسة. وتملك هذه الشعبة ثروة من المعارف والخبرات، وينبغي ألا يتردد الأعضاء الجدد في التماس آرائها بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وأضاف أنه بالمثل، تبين أن هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن موضع أساسي لتحقيق الشفافية ومصدر سري وموثوق للمعلومات والتحليلات. ولذلك ينبغي للأعضاء الجدد أن يظلوا على اتصال وتفاعل مع هاتين الجهتين بانتظام، إذ يمكنهما المساعدة على تسليط الضوء على الجوانب السياسية والإجرائية والموضوعية في عمل المجلس.

وعلق أحد المتكلمين قائلاً إن اضطلاع الأعضاء الجدد بولايتهم في المجلس ما كان ليتحقق دون دعم من شعبة شؤون مجلس الأمن. فما تقدّمه من آراء ومشورة لا يقدر بثمن. وتؤدي هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن أيضاً دوراً حاسماً في مساعدة الأعضاء الجدد، الذين أصبحوا يعتمدون على نحو متزايد على هذا الفريق المستقل للحصول على المعلومات والمشورة والإرشادات. وربما كان صعباً إدارة الأمور دونه أيضاً. وأضاف أحد المحاورين أن وفد بلده دعا هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن لزيارة عاصمة بلده وتقديم إحاطة أمام اللقاء السنوي للسفراء خلال الأسابيع التي سبقت الانضمام إلى المجلس. ولاقت هذه المبادرة نجاحاً، وقد يرغب أعضاء آخرون في أن يجذوا حذوهم في المستقبل.

الجلسات

رأى أحد المناقشين أن الجلسات المفتوحة تتيح للأعضاء غير الدائمين فرصة البروز. ولكن من المهم الاستماع إلى من وُجّهت لهم الدعوة للتكلم و"استيعاب" ما يودون قوله. وعند التخطيط لمناقشة مفتوحة، ينبغي التفكير في التوصل إلى نتائج تمثل إسهاماً حقيقياً، بحيث تكون الجهود مجدية بأكملها. وتقدم جلسات التحوار غير الرسمية فرصة لإجراء تحليل أعمق لموضوع ما واستقاء مجموعة أوسع من الآراء. وكانت الجلسات المنظمة بصيغة آريا مفيدة للأسباب نفسها. بيد أنه في كلتا الحالتين، من المهم الحفاظ على مجال اهتمام وغرض محددين جيداً. فالصيغ الثلاث جميعها تمثل فرصاً لتقديم الأعضاء الجدد إسهامات فعلية، إذا ما استخدمت بفعالية وروية.

وأفاد أحد المتكلمين أن سلسلة من الجلسات، التي استخدمت الصيغ المختلفة، ساعدت على إحراز تقدم في مسائل المياه والسلام والأمن. وحددت جلسة أولية بصيغة آريا سياق الموضوع وساعدت على إثارة الاهتمام به. وبعد ذلك نُظمت مناقشة مفتوحة، استناداً إلى تلك الجلسة الأولية، أتاحت مشاركة مزيد من الوفود، واستقطبت مزيداً من الاهتمام بالموضوع. واستقطبت هذه المناقشة اهتماماً أكبر

على مستوى العواصم والأوساط العامة. ويُطرح الآن تساؤل حول ما سيبدله المجلس من جهود لمتابعة هذا الموضوع. ودعا أحد المناقشين إلى زيادة استخدام الخرائط في مداولات المجلس ومشاوراته. فالخرائط أساسية لفهم ديناميات حالة معينة ومكان تركز مختلف الجهات الفاعلة في أي نزاع قائم أو محتمل. ومع ذلك، نادراً ما نجد الخرائط في غرفة المشاورات، وقليلاً ما يستخدمها مقدّمو الإحاطات الإعلامية. فثمة حاجة إذن إلى خرائط كبيرة ووجيهة وسهلة القراءة.

إسداء المشورة إلى أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً

أكد أحد المتكلمين أن الهدف الرئيسي لجميع الأعضاء الجدد هو تقديم إسهاماتهم. ولا توجد معلومات عن كيفية قياس هذه الإسهامات بعد أربعة وعشرين شهراً وربما تتباين من وفد إلى آخر. بيد أن معيار القياس الحاسم هو شعور العضو تجاه ما تحقق في تلك المرحلة بالنظر إلى جميع العوامل التي لا يمكن التحكم فيها وربما لم تكن متوقعة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان لكل عضو أن يعرف الفئات التي انتخبته والنظر في مدى خدمة مصالحها، فضلاً عن مصالحه. فبعد سنتين في المجلس، سيعود إلى الجمعية العامة ويلتمس مساعدة تلك الفئات في بعض المسائل. وأشار أحد المشاركين إلى أن العمل في المجلس قد يكون مخيباً للآمال، فمن المهم عدم الإحساس بالثيبيط أو الإحباط إذا لم تكن النتائج دائماً على قدر الطموحات والتطلعات. وخير مثال على ذلك قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يدين الهجمات على المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى. فبعد عام من صدوره، تصاعدت تلك الهجمات، إلا أنه كان مجدداً أن مجلس الأمن أسمع رأيه في تلك المسألة، حتى وإن لم تكن النتائج فورية. فالدرس المستفاد هو عدم اليأس وعدم الاستسلام. ومن الضروري أن يظل الأعضاء الجدد ملتزمين بالمضي قدماً.

وأفيد أنه، في حلقة عمل سابقة معنونة "دخول معترك العمل على أتم الاستعداد"، نصح أحد المتكلمين الأعضاء الجدد بالتركيز على أربعة عناصر: الأعضاء الآخرون في المجلس؛ والقضايا؛ والأمانة العامة؛ والتعليمات الواردة من عواصم بلدانهم. وقد ثبت أن تلك كانت نصيحة سيديدة. فينبغي أن يتحلى الأعضاء المنتخبون حديثاً بالجرأة، لأن كلا منهم فاز بعضوية المجلس لأنه قادر على الإتيان بقيمة مضافة فيه. وينبغي للمجلس أن يواصل السعي إلى تحسين أساليب عمله ويمكن لجميع الأعضاء أن يساهموا في ذلك الجهد. وهذا أمرٌ جوهري لتعزيز قدرة المجلس على حل النزاعات والنهوض بالسلام. وقد حقق المجلس قصص نجاح، كما هو الحال في ليبيا وغامبيا، ولكنه بحاجة إلى أن يصبح أكثر مهارة في إيصال الرسالة. ويحق للأعضاء أن يفخروا بإسهامات المجلس في تحقيق نتائج إيجابية في هذه الحالة الأخيرة.

ونبه أحد المشاركين إلى أن الأعضاء الجدد ينبغي أن ينتبهوا إلى الحواشي الواردة في برنامج العمل، وكذلك إلى ما هو "مكتوب بحبر غير مرئي"، إذ يبدو أن ثمة مسائل إجرائية جديدة كل يوم. فكل بلد يجلب مجموعة من الأولويات والخبرات الفنية إلى المجلس، لكن عند انضمامه إليه يصبح جزءاً لا يتجزأ من هيئة أوسع نطاقاً أنيطت بها مهمة أوسع هي صون السلم والأمن الدوليين. ومن المهم الحفاظ على الحيوية وروح الابتكار. ويختلف مدى مشاركة الممثلين الدائمين في عملية الصياغة من بعثة إلى أخرى، لذا من الضروري أن يكون المنسقون السياسيون والخبراء على قدر عالٍ من النشاط والمثابرة. فالجلس ليس آلية مغلقة ومن الأفضل أن يظل مفتوحاً لكافة أعضاء الأمم المتحدة وأن يتواصل مع البلدان التي تجري معالجة مسائلها في داخله.

ولاحظ أحد المناقشين أن الأمور تتغير ببطء في المجلس وأن العديد من الشواغل المعرب عنها في حلقة العمل الحالية سبق وأن أثيرت من قبل. فالخيار الوحيد هو مواصلة العزم وعدم الاستسلام. وسرُّ نجاح مدة الولاية هو تنظيم الفريق، بوجود منسقين سياسيين محنكين ونظام دعم جيد. ويضطلع الممثلون الدائمون بمهام إدارية وتمثيلية إلى جانب تخصيص ٥٠ ساعة شهرياً داخل قاعة المجلس، لذا فننظم الوقت مسألة ملحة على الدوام. وفي البداية، يمكن للمرء أن يحاول حضور جميع الاجتماعات، لكنه سيتعلم أن يتبع أسلوباً يتسم بمزيد من الانتقائية، بحيث يعطي الأولوية للمسائل ذات أهمية أكبر. وقد تكون الأولويات السياسية أكثر وضوحاً من أولويات تنظيم الوقت. وبالنظر إلى عدد الموظفين المحدود، يتعين على العضو أن يتكيف، لأن قانون مورفي أثبت نجاعته ("كل ما يُحتمل أن يُخْتَل، سيخْتَل حتماً"). وقد يمرض كلا المنسقين السياسيين في الوقت نفسه، مما يتسبب في تعثر عمل العضو الجديد. وينبغي الانتباه أيضاً إلى "متلازمة الهامستر": فهو يجري باستمرار دون أن يبرح مكانه. وفجأة تمضي الأمور قدماً. لذا يتعين على العضو الجديد أن يستعد وينظّم ويتكيف ويستمر بإصرار. فعليه أن يظل صامداً. وعندما يكون لديه شعور قوي تجاه مسألة ما، فلا ينبغي أبداً أن يستسلم.

وقدم أحد المتكلمين قائمة تتضمن ٢٤ نصيحة للأعضاء الجدد، وهي نصيحة لكل شهر من الولاية:

- (١) وقت العضو الجديد محدود في المجلس، لأن مدة عامين تمضي بسرعة البرق؛
- (٢) ينبغي تحديد الأولويات والسعي إلى تنفيذها دون هوادة؛
- (٣) ينبغي للعضو أن يخطط مسبقاً، ولا ينتظر اللحظة مناسبة، بل يخلقها بنفسه؛
- (٤) عدم الشعور بالخوف من صعوبة أحد البنود المدرجة في جدول الأعمال؛
- (٥) ينبغي أن يتجنب العضو التوتر إذا أتاحت له فرصة تولي الرئاسة، ففي عام ٢٠١٨، سيتولى أربعة من الأعضاء المنتخبين حديثاً منصب الرئاسة في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو؛
- (٦) عدم التردد في طلب المشورة قبل تولي الرئاسة؛
- (٧) انتقاء النبهاء من موظفي شعبة شؤون مجلس الأمن، فهُم حلفاء يعوّل عليهم ولديهم معرفة وفيرة؛
- (٨) إعداد مخطط لفترة تولي الرئاسة نحو شهرين مسبقاً؛
- (٩) ينبغي للعضو الجديد أن يُطلع عاصمة بلده عن عمل المجلس ويعمل على إدارة توقعاتها؛
- (١٠) ينبغي أن يحاول إبقاء المناقشات المفتوحة ضيقة قدر الإمكان، مع التركيز على ما يعتقد بأهميته؛
- (١١) عندما يصبح العضو رئيساً، ينبغي أن يطلع اطلاعاً تاماً على جميع القضايا التي يحتل أن تُعرض على المجلس في ذلك الشهر؛
- (١٢) ولاية العضو الجديد في المجلس أكبر بكثير من مجرد منصب الرئاسة، فينبغي البحث عن طرق أخرى للإسهام؛

- (١٣) ينبغي الاطلاع على النظام الداخلي، بما في ذلك الهيئات الفرعية، لأن الوقت المستثمر في دراستها سيكون مجدياً؛
- (١٤) ينبغي أن يعمل العضو على إبقاء وزير بلده على علم بالتطورات ذات الصلة بالجلس، بحيث يطلع عليها منه مباشرة وليس من نظرائه؛
- (١٥) إذا ترأس العضو الجديد أي هيئة فرعية ذات ولاية قطرية محددة، فينبغي أن يخصص وقتاً لربط الصلة بالممثل الدائم لذلك البلد؛
- (١٦) مراعاةً للقدرة على التنبؤ والشفافية، ينبغي تجنب إطلاق مبادرات مفاجئة دون إرساء الأسس السياسية لها أولاً؛
- (١٧) ينبغي للعضو العمل على إنشاء شبكة واسعة قدر الإمكان والمحافظة عليها، وعدم الاكتفاء بمن يبادرون بالتواصل معه؛
- (١٨) ينبغي أن يحافظ على اتصال منتظم بأوساط المنظمات غير الحكومية؛
- (١٩) ينبغي أن يرى في مختلف أنواع الجلسات غير الرسمية فرصاً لتبادل المعلومات مع زملائه؛
- (٢٠) ممارسات المجلس ليست متحجرة؛ إذ يمكن تغييرها بالإبداع والصبر؛
- (٢١) تجنب الإدلاء بملاحظات مطولة ومنمقة، فكلما كانت ”واضحةً وموجزةً“ كلما لاقت استحساناً في المجلس؛
- (٢٢) ينبغي للعضو الجديد أن يقدر عمل فريقه في المجلس، الذي يعمل ساعات طويلة، ويعرب عن تقديره له؛
- (٢٣) ينبغي أن يفوض العضو الجديد المسؤوليات داخل فريقه، ويستفيد الاستفادة الكاملة من نواب الممثلين الدائمين والمنسقين السياسيين، ويعترف بعدم قدرته على إنجاز كل شيء بنفسه؛
- (٢٤) ينبغي قبول التحديات التي تطرحها العضوية، فعلى الرغم من أن العمل قد يكون شاقاً ومتطلباً ومحبطاً، فالمكافأة هائلة في نهاية المطاف.
- وأضاف أنه ينبغي دائماً الانتباه إلى الحواشي الواردة في استعراض برنامج العمل الشهري.
- وفي الختام، ذكر أحد المشاركين الأعضاء الجدد بأن لا أحد في حلقة العمل تحدث عن تخفيض مستوى التطلعات أو تقليص الإنجازات أو تقليل الكلام. فالنصائح كلها تهدف إلى العكس تماماً: ينبغي للعضو الجديد أن يكون طموحاً ويعمل المزيد ويكون جريئاً وبارزاً.